هديب الحاج حمود

صراحة

من زمن التتوهيج

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

العدد (2465) السنة التاسعة

الخميس (26) نيسان 2012

2

زمن هديب الحاج حمود وثنائية الوطن والوطنية..

مرثيته للمتبقين منا في وحل السياسة..

زمن هديب الحاج حمود وثنائية الوطن والوطنية..

فخري كريم

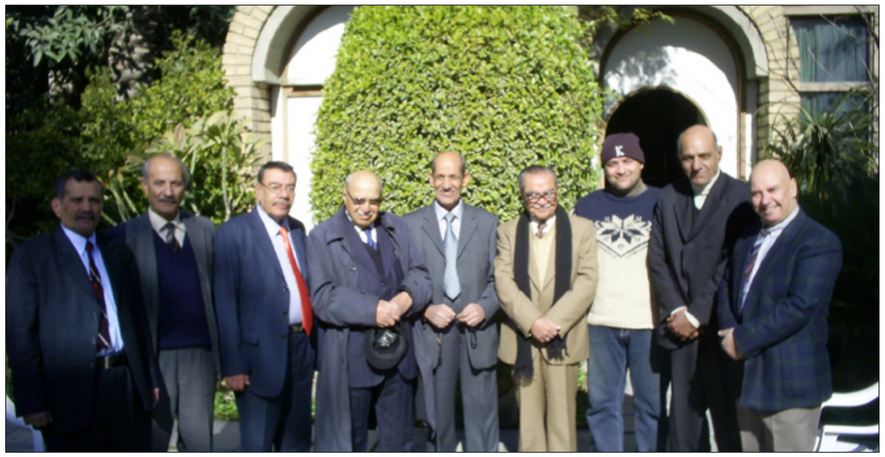

الراحل وسط مجموعة من اعضاء الوطني الديمقراطي

ولد هديب الحاج حمود في بيئة شديدة التناقض، تتزاحم فيها التقاليد العشائرية والقيم الأسرية الإقطاعية من جانب، وتئن في محيطها ومن حولها كتل الفلاحين الفقراء المشدودين إلى أرض تستعبدهم وتكسر إرادتهم وتحط من إنسانيتهم وتحولهم بفعل القوانين السائدة آنذاك إلى توابع شيئية مهمشة ومستعبدة للإقطاعي، يمارس بحقهم كل ما من شأنه إلغاء كينونتهم البشرية.

وفي وقت مبكر من حياته، ولم يكن قد تجاوز الدراسة الثانوية، أصبح بحكم الوراثة "شيخاً" و"رئيساً" لعشيرة الحميدات، وملاكاً إقطاعياً.

لكنه بوعي مبكر واستدراك مثير للتساؤل، رفض كل ألقاب المشيخة العشائرية وطقوسها والتزاماتها المقيدة لحريته في التصرف الإنساني، واختط لنفسه مساراً مغايراً خارج السرب، وأقدم على خطواتٍ لا يجمعها مع ما استورثه جامع.

كانت سنوات انتقال هديب من مقاعد الدراسة إلى المشيخة الإقطاعية المفترضة، عام ١٩٣٦، هي الأخرى تنطوي على مساراتٍ متناقضة، إذ شهدت بوادر انتصاراتٍ إنسانية باهرة من جانب، ومؤشرات على صعود قوى الفاشية والنازية في أطراف العالم. وفي وطنه العراق، وبين أسرته الكبيرة في ريف الشامية، إحدى أكثر مراكز قوى الإقطاع عتواً، وأشد حواضن بؤس الفلاحين، كانت الحركة الوطنية بتياراتها الديمقراطية المختلفة تنمو وتتوسع كما في كل حواضر المدن وأطراف الريف، وتزداد بأساً في مواجهة استغلال الإقطاعيين والملاكين الكبار ومقارعة الطغيان الملكي.

في تلك المرحلة المبكرة، وفي محيطٍ عشائري متزمت ألغى هديب الحاج حمود عدداً من التدابير الإقطاعية التي كانت تشكل قيداً واستغلالاً مشيناً للفلاحين وأسرهم البائسة، وكذلك ما كان يرافقها من إذلال ومهانات تحط من كرامتهم بما في ذلك ضربهم بالسياط في مضايف الشيوخ وووكلائهم. فاعتمد المشاركة بالمناصفة بين الفلاح والملاك في المحاصيل بدلاً من نسبة الثلث المعتمدة (٣٥٪)، وفي وقت لاحق، بعد تلمسه الضيم الذي يواجهه الفلاح من مساومات مذلة مع التجار وأساليبهم الملتوية، اعتمد المشاركة في الوارد النقدي من المبيعات بدلاً من المحاصيل، فحدّ بذلك من تلاعب التجار بمقدراتهم.

لم تكن تلك التدابير في ذلك الزمن من باب وجهة النظر التي تواجه بالتسامح في ظل تسيّد الإقطاع وقوانينه الجائرة، كما لم تكن تواجه من قبل الحكومة، بغض النظر أو التجاوز، اذ كان وضع الريف بالنسبة لها مثيراً للقلق دائم لما يشكله الفلاحون من كتلة شعبية واسعة وقوة ضغط تتجاوز محيطها الريفي وتدخل في النسيج الحيوي للحركة الوطنية ومواجهتها للحكومة وسلطتها المستبدة. وقد تعرض هديب، وإن بصيغ غير مرئية او وسائل مباشرة، الى ضغوطات عائلية وعشائرية لم يكن أقلها الملامة على التمرد على قيم وتقاليد لا يجوز المس بها من أي كان، فكيف اذا جاء من "شيخ" "مُبرّز من شيوخها، حتى وان تنكر لمشيخته.

من بين الانتقادات والملامات التي وجهت الى هديب الحاج حمود بعد اعتماده المناصفة في المحاصيل بينه والفلاحين وغيرها من التدابير، انه يتكلف خسارة كبيرة، وكان رده أنه خلافاً لما يقال من خسارة مادية استطاع تحقيق أرباح تتجاوز ما كان يحققه قبل المناصفة، لكنه تجاوز المكسب المادي فحقق لنفسه التوازن الإنساني المطلوب، وهو مكسب يفوق كل مكسب مادي طارئ.

تحولت العلاقات بين هديب وفلاحيه الى علاقات لم تعد يربطها رابط بما كان سائداً في محيطه، فلا عقاب بالخيزران في المضيف، ولا تحريم وحبساً وإهانات، بسبب الغياب من واجبات كري الأنهر، ولا مكان للسخرة المذلة. وفي عهده نشطت الحركة الفلاحية واتسع الانضمام والإقبال على الجمعيات الفلاحية. ومن بين التناقضات التي تعامل معها هديب، التجاذب بين موقعه كمالك وانحياز الفلاحين الى الحزب الشيوعي .؛ وفي هذا الإطار ظهر في سلوكه ما يميز الوطني المشدود إلى رحابة إنسانية تتجاوز الانتماء الطبقي وتنفتح على قيم لا يرى فيها تناقضاً حاداً مع خياراته المتعارضة مع الاستغلال والحدود الفاصلة بين البشر وأشباه البشر.

اكتشف هديب "الإقطاعي" و"شيخ العشيرة" المفترض وأب الأسرة، في وقت ما من تطور العائلة، انه محاط بإخوته الثلاثة: مجيد ومحمد وموجد وهم منتمون الى الحزب الشيوعي العراقي، فلم يجد في ذلك شرخاً في العائلة أو تجاوزاً على سلطته العائلية أو خروجاً على الطاعة الأسرية. وكان ممكنا تفهم هذا الموقف كتعبير عن تسامح شخصي عابر محض من أخ أكبر لإخوته الشبان، لكن الموقف يتخذ بعداً مشرفاً ووعياً عميقاً، اذا ما عُرف انه شخصياً كان منتمياً الى الحزب الوطني الديمقراطي، ووجهاً بارزاً فيه، ومرشحاً لاحقاً في أول انتخابات تخوضها الجبهة الوطنية الانتخابية .!

هكذا تسامى ذلك الزمن على كل ضروب التمايز والانقسامات والصراعات، حين كان يبرز الى الواجهة نوعٌ اخر من التجانب والحراك، فتصبح الوطنية والمصالح الوطنية العليا فوق كل اعتبار، وتتراجع في مواجهتها الحزازات الحزبية والمصالح الفئوية وغيرها مما تغرق في متاهاتها الحياة السياسية اليوم. في ذلك الزمن حمى "الإقطاعي الوطني" الفلاحين المناضلين ضد الإقطاع والنظام شبه الاستعماري شبه الإقطاعي، ورفض الأساليب التي مارسها مجايلوه من الإقطاعيين وأدواتهم الحكومية، ولم يستجب للإغراءات التي جرى التلويح بها لاستمالته، ورفض قبول عضوية مجلس النواب او الأعيان، وهو ما عرضه عليه في أعقاب ترشحه عن الجبهة الوطنية "الانتخابية" عام ١٩٥٤ عبد الإله الوصي "على العرش، رغم أن نوري السعيد ألغى نتائج الانتخابات بعد افتتاح الدورة البرلمانية بسبب فوز عشرة نواب من الجبهة فيها .!

لم يتردد هديب الابن المدلل للإقطاعي والشيخ والمنتمي الى حزب "برجوازي "بتوصيفات ذلك الزمان في التبرع الى الحزب الشيوعي كلما زاره فلاح شيوعي او كادر من كوادر الحزب. ولم ير في ذلك تناقضاً بين انتمائه الحزبي ونزوعه الوطني، وهو يجد التناقض الرئيسي بين الوطن والنظام المأسور من قبل أعدائه.

شغل هديب بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وزارة الزراعة، وأصبح قطباً وطنياً بارزا في الحياة السياسية، وشارك بنشاط في معارك الدفاع عن الجمهورية الوليدة وعن التوجهات الديمقراطية، وانحاز في تلك المعارك الى الصف الوطني الديمقراطي، والتزم في سلوكه ومواقفه إبانها بما لا يتعارض مع نهجه الذي شب عليه في بداية تكوينه الوطني والإنساني . وطوال فترة البعث التزم شبه عزلة عن نظام البعث، وتجنب مكائد السلطة الاستبدادية.

ومن بين مساهماته القومية الديمقراطية البارزة، مشاركته في المؤتمر الأسيوي الإفريقي الذي عقد في القاهرة ، وكان المؤتمر تحركا دوليا شعبيا لتعزيز الحركة التحررية الوطنية العربية، ومن بين من ضمهم الوفد أقطاب الحركة الوطنية العراقية يومذاك : محمد حديد وطلعت الشيباني وقاسم حسن وهديب الحاج حمود "الوطني الديمقراطي" وصديق شنشل وفائق السامرائي "الاستقلال "وطالب شبيب وجابر عمر" التيار القومي "وعزيز شريف ونصير الجادرجي "الحزب الشيوعي" وآخرون من سائر التيارات والأحزاب الوطنية .

عاش هديب سنواته الأخيرة شبه منعزل عن كوالبس السياسة، وكأنه بذلك يعبر عن رفضه لما يسود من فساد وانعدام ذمة وتكالب على المصالح الضيقة والامتيازات والسلطة، لكنه وهو يتابع المشهد الطائفي المذهبي ومحاصصاته، يوحي، بما تسمح به طاقة الكلام المقل لديه ، بمدى استهجانه لكل المظاهر التي لا يجمعها جامع مع قيم ذلك الزمان ومظاهرها المشينة.

في نهاية زمن الاستبداد "الماضي "كنت تواقا لرؤية من تبقى من زمن الرهافة الوطنية والملامح التي بدأت تتوارى وتختفي تاركة وراءها حسرة الحنين الى الماضي الجميل وخيبة اللوعة بحاضر تتسع فيه مشاهد الخراب وتضيق منافذ الأمل على تحقيق المرتجى من الآمال. يومها تسنى لي التعرف عن قرب على هديب الحاج حمود، وحاولت ان أبحث في ملامحه ما تغير وما لم يستطع الزمن ان يغيره ، وكيف استطاع ان يصمد روحياً مع هذا الخراب الذي طال كل ركنٍ من أركان دولتنا، وأعمدة الحكم فيها. لم أجد في تلك الملامح ، سوى خيوط كأنها تريد ان تشي بما يعتري أعماقه البعيدة من غضب هادئ مستور على ما يلتقطه من مشاهد الخراب، ووقائع الآلام التي ترزح تحتها جموع الفقراء من أبناء الشعب ممن حاول، هو ابن الإقطاعي الملاك الكبير ان ينصفهم بالعدل، يوم كان مثل ذلك الموقف يطالبه الشك من أقرب المقربين والعقاب من أرباب السلطة.

ولعلي أخمن ان هديب الوزير والملاك، رأى فيما يرى الحالم، قبل ان ينتقل من اليقظة الاخيرة الوداعية الى الغفوة الأبدية، انه مفعم بالسعادة والفرح الإنساني لانه ظل منتمياً الى مجد زمنه المضيء، وبريئاً من أي مقاربة مع عتمة الحاضر التي تنسور بكواسر الحكم الراهن ممن امتهنوا التجاوز على حقوق الناس والتلاعب بقوتهم ونهب المال العام وتبديد آمالهم ..

لعل هديب، وهو يستسلم لغفوته الأبدية، رد مع نفسه مواجعها التي ضمتها مرثيته الإعتذارية للمتبقين منا ونحن نَخُوَضُ في وحل السياسة الفاسدة، ويقارنَ على عجل بين وطنيتهم التي اعتمدوها خيمة تجمع أطيافهم والأسلاب التي يتعارك عليها لئام اليوم ولصوصها.

ويا له من رثاء بليغ !

نشر المقال في اليوم التالي لوفاة الراحل الكبير في صحيفة المدى

هديب الحاج حمود... النضال من اجل عراق ديمقراطي

هاتف غناوي الزهيري

التقت "الصوت الآخر" الاستاذ هديب الحاج حمود رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، وقد بدا رائق المزاج متوهج الفكر متوثب الروح تناغمت وطنيته العراقية الصميمية وعذوبة نبرات صوته الريفية الدافئة. وحاول القفز على سنوات عمره الغنية بعبقها الديمقراطي الذي فاض على الساحة العراقية منذ اربعينيات القرن الماضي، حينما عَلمَ ان الحوار سيكون حول وحدة العراق وأمنه. وبعد ترحيب يليق بمقامه جعله يغادر مكتبه ليستقبلنا عند الباب مرحباً ومهللاً، ألتمسنا ان يسعفنا بجلسة حوار نقطف من خلالها روح النضال الديمقراطي، الذي ما زلنا نفتقر الى اتساع مدياته ليكتسح كل هذه الهرطقات الطافية على سطح الاحداث ومن اجل تعميق الوعي الديمقراطي العلماني. وكان لنا ما اردنا، لذا سبقته في الحديث:

× أحب ان اسمع القراء ما يقوله الاستاذ عن هويته الشخصية؟.

– أبتسم وبلهجة ريف الفرات الأوسط المحببة، قال: ولدت في مضارب عشيرة (الحميدات) في الشامية، أكملت الابتدائية في مدينتي والمتوسطة في النجف والاعدادية في الثانوية المركزية ببغداد، وأنتسبت الى كلية الحقوق وتخرجت فيها في عام١٩٤١، مارست العمل السياسي منذ الشباب وكان توجهي ديمقراطياً لذلك شاركت ببناء الحزب الوطني الديمقراطي، ثم أصبحت وزيراً للزراعة كممثل للحزب في حكومة ثورة الرابع عشر من تموز الخالدة.

× ما التقييم الذي اصدره الحكم الملكي بحقكم في وثائقه؟.

– هناك تقييمان صدرا بحقي:

أ: ان هديب الحاج حمود من عناصر اليسار المعتدل.

ب: حاول هديب الحاج حمود اخراج الفلاحين من دائرة الاقطاع والموالاة لـ (نوري السعيد).

× ما مدى صواب التشخيص الذي توصل اليه السلطة الا حلها، بشرط ان يتم ذلك بطريقة سياسية تجبر القوى التي أنشأتها على التخلي عن هذا النهج الخاطىء، ومحاولة فتح افاق لأفرادها من خلال زجهم بعمليات الاعمار كمنتجين بدل ان يسخروا لاعمال لا تصب في المصلحة الوطنية ولا حتى في مصلحتهم هم انفسهم، وانما في مصلحة القوى السياسية التي دفعتهم بهذا الاتجاه، واذا ما حاولت الالتفاف على قرار الحل فليس امام السلطة من طريق غير استعمال القوة في تنفيذ امر الحل.

٢– البعد السياسي: وهو ما يطلق عليه في العراق بالوحدة الوطنية من خلال عملية كاملة لإرساء فهم مشترك بين جميع القوى ذات التأثير في حركة المجتمع السياسية والثقافية والاجتماعية، والكشف عن المشتركات الوطنية لتحقيق المساواة من خلال طرحها ببرنامج شامل تقوم عليه العملية السياسية، بحيث يتم التفاعل مع الاراء كافة دون تمييز والابتعاد عن كل ما يثير الحساسيات بين مكونات الشعب والعمل الجاد على استثمار الطاقات الهائلة التي ما زالت كامنة والحرص على عدم الاقصاء والتهميش او الابعاد بل العمل على اساس المواطنة الموحدة مع الاحتفاظ بالخصوصيات والحق في ممارسة الجوانب الثقافية والدينية.

٣– البعد السيادي: ونستطيع تحقيقه من خلال العمل الجاد للحفاظ على استقلال البلاد وعدم التفريط فيه باي شكل كان ومحاولة تسريع البناء من اجل الظفر به من خلال تأمين المستلزمات المتفق عليها لانسحاب القوات (المحتلة) من بين ظهرانيه، كذلك ان يعمل الجميع على الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية الوطنية والوقوف بحزم ضد اية محاولة بائسة للنيل من هذه الوحدة وعلى اي اعتبار، وان تكون جميع المقترحات لايجاد النظام الامثل منطلقة من هذا الفهم، اي وحدة التراب العراقي المقدس.

عن مجلة (الصوت الآخر)
2005

في منزله مع بعض الاصدقاء

هديب الحاج حمود.. رجل قانون

طارق حرب

في الاسبوع الثاني من شهر اذار ٢٠١٢ انتقل الى جوار ربه الشخصية العراقية المعروفة هديب الحاج حمود طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه واذا كان جميع ما كتب عنه يتعلق بالوجه السياسي للمرحوم فقط دون الوجه التشريعي فان الامر يتطلب تسليط الضوء على هذا الوجه لاسيما وانه تم استيزاره في وزارة الجمهورية الاولى جمهورية عبد الكريم في بداية تشكيلها بعد ساعات من الاطاحة بالنظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث تم تعيينه وزيراً للزراعة في زمن ودستور يقرر ان السلطة التشريعية يتولاها مجلس الوزراء بالاضافة الى السلطة القضائية، حيث كان الوزير الوحيد الحاصل على شهادة القانون مع وزير العدل مصطفى علي . لذا كان له بحكم منصبه كاحد اعضاء مجلس الوزراء الدور الكبير في العديد من التشريعات الصادرة وحتى تقديم استقالته من الوزارة في بداية الشهر الاول من سنة ١٩٦٠ حيث قبلها المرحوم عبد الكريم قاسم وصدر المرسوم الجمهوري رقم ٦ لسنة ١٩٦٠.

وكان له دور في مناقشة الدستور المؤقت الذي اصدرته الجمهورية الاولى في ٢٧ تموز ١٩٥٨، وفي اعداد مسودة الاصلاح الزراعي الذي اعاد توزيع الاراضي الزراعية في العراق والذي صدر بعد قبول استقالته سنة ١٩٦٠، وقانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ والذي افرد جزء منه للاحزاب السياسية حيث سمح رسمياً بالعودة الى الحياة الحزبية في العراق، وقانون الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩، والغاء نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية بالمرسوم رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨ المنشور في الجريدة الرسمية بعددها الثالث الصادر في ١٩٥٨/٨/٣، ودور المرحوم يظهر من خلال ان التشريعات التي يصدرها مجلس الوزراء هي الوسيلة الوحيدة لتغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائداً في العهد الملكي الى النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجديد الذي تبناه مجلس وزراء الجمهورية الاولى حيث كان الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك في زمن لم يكن هنالك اي تاثير على تلك السلطة التشريعية سواء اكان التاثير خارجياً من الدول الاخرى او كان داخلياً من كتلة سياسية او جهة اجتماعية او اقتصادية او شخصية سياسية، فالامر اولا واخيراً كان بيد مجلس الوزراء حيث كان المرحوم هديب الحاج حمود وزميله وزير العدل القانونيان الوحيدان في هذا المجلس، وذلك يرتب عليهما الاشتراك في اعداد هذه التشريعات وفي مناقشتها وبيان الرأي بشأنها واقناع اعضاء المجلس الاخرين باحكامها، ومن هذه التشريعات التي صدرت سنة ١٩٥٨ اي خلال الخمسة الاشهر الاولى من عمر الثورة القانون رقم واحد قانون تطهير الجهاز الحكومي، والقانون رقم ٢ قانون تطهير الجهاز القضائي، والقانون رقم ٣ قانون المقاومة الشعبية وهو القانون الوحيد في تاريخ النظام القانوني العراقي الذي قدم الانثى كمتطوعة على الذكر كمتطوع عند تنظيم احكام التطوع في هذا القانون، والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ والذي انشأ المحكمة العسكرية العليا الخاصة او ما يسمى بمحكمة الشعب والمسمى بقانون محاكمة المتامرين ومفسدي نظام الحكم، حيث تمت محاكمة رجال النظام الملكي عن الافعال التي ارتكبوها منذ سنة ١٩٣٩، والقانون رقم ١٥ قانون الكسب غير المشروع او ما يسمى بقانون (من اين لك هذا) وهو قانون النزاهة لمكافحة الفساد المالي والاداري، والقانون ٢١ قانون العطلات الرسمية والقانون ٢١ قانون العفو عن (البرزانيين)، والقانون ٢٣ قانون العفو العام، والقانون ٢٨ قانون جامعة بغداد وهي اول جامعة رسمية تؤسس في العراق، والقانون ٣٠ الذي تضمن تحديد الملكية الزراعية، حيث كان هذا القانون اساس قانون الاصلاح الزراعي اذ تولى تحديد الملكية الزراعية وتوزيع الاراضي على الفلاحين، وقد كان هديب الحاج حمود صاحب هذا القانون بحكم كونه وزير اللزراعة وبحكم تجربته عندما تولى توزيع جزء كبير من الاراضي العائدة له للفلاحين قبل ذلك بكثير والقانون ٣٧ قانون اعادة الحقوق الممنوحة للشخصية الكردية المعروفة الشيخ لطيف محمود الحفيد، وقانون وزارة التربية والتعليم بعد استبدال اسم وزارة المعارف بوزارة التربية واستحداث التعليم العالي، والقانون ٤٢ قانون المؤسسات الاجتماعية الخاصة بايواء مجهولي النسب، والقانون ٥٤ قانون البغاء، والقوانين الصادرة بشان التصديق على الاتفاقيات التي ابرمها العراق مع يوغسلافيا والمانيا وروسيا وجيكوسلوفاكيا، والقانون ٦١ قانون النفوس والالقاب والقانون ٦٦ قانون نقابة المعلمين، والقانون ٧١ قانون تحديد المياه الاقليمية العراقية في البحر، كذلك صدرت عدة انظمة خلال الخمسة الاشهر الاولى من عمر الثورة منها نظام ٣ نظام تقديم طلبات الاغاثة، والنظام ٦ نظام المصرف الصناعي والنظام ١١ نظام تفتيش العمل، والنظام ١٤ نظام رفع رصيد الضمان الاجتماعي والنظام ١٦ نظام الكسب غير المشروع، والنظام ١٦ نظام بيع المساكن الى العمال والموظفين والنظام ٢٥ نظام لجان الفصل في المنازعات الزراعية والنظام ٣٣ نظام كلية الشريعة، والنظام ٤٠ نظام مديرية الاثار والنظام رقم ٤٣ نظام ادارة المدارس والنظام رقم ٤٥ نظام رعاية الاحداث، بالاضافة الى دور المرحوم في المراسيم الجمهورية حيث كانت المراسيم الاداة التشريعية الاكبر التي استخدمها زعيم الثورة عبد الكريم قاسم في اعادة تنظيم الاشخاص الذين يتولون ادارة الاجهزة الحكومية وانهاء خدمة من لا يوافق الفلسفة الجديدة للنظام الجديد للنظام وتنظيم امور اخرى كان من اللازم تنظيمها بقانون او نظام. وختاما فان الوجه القانوني ودور التشريعي لا يقل أهمية اطلاقا عن الوجه السياسي للمرحوم هديب الحاج حمود.

كان له دور في مناقشة الدستور المؤقت الذي اصدرته الجمهورية الاولى في 27 تموز 1958، وفي اعداد مسودة الاصلاح الزراعي الذي اعاد توزيع الاراضي الزراعية في العراق والذي صدر بعد قبول استقالته سنة 1960، وقانون الجمعيات رقم 1 لسنة 1960 والذي افرد جزء منه للاحزاب السياسية حيث سمح رسمياً بالعودة الى الحياة الحزبية في العراق، وقانون الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩، والغاء نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية بالمرسوم رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨ المنشور في الجريدة الرسمية بعددها الثالث الصادر في ١٩٥٨/٨/٣، ودور المرحوم يظهر من خلال ان التشريعات التي يصدرها مجلس الوزراء هي الوسيلة الوحيدة لتغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائداً في العهد الملكي الى النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجديد الذي تبناه مجلس وزراء الجمهورية الاولى حيث كان الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك في زمن لم يكن هنالك اي تاثير على تلك السلطة التشريعية سواء اكان التاثير خارجياً من الدول الاخرى او كان داخلياً من كتلة سياسية او جهة اجتماعية او اقتصادية او شخصية سياسية، فالامر اولا واخيراً كان بيد مجلس الوزراء حيث كان المرحوم هديب الحاج حمود وزميله وزير العدل القانونيان الوحيدان في هذا المجلس،

هديب الحاج حمود.. الغياب المفجع

د. مهدي الحافظ

لا يستطيع المرء ان يمر جزافاً على حدث كبير في الحياة العامة كغياب الشخصية الديموقراطية الكبيرة هديب الحاج حمود. لقد صاحبته منذ ايام الصبا عندما كنت طالبا في متوسطة الشامية، وكان هو رمزا لامعا في الوسط السياسي ومكافحا ثابتا للاصلاح الوطني والديموقراطي آنذاك.

لم يكن الامر سهلا ان ترى "شيخا" من شيوخ "الحميدات" التي بسطت نفوذها السياسي والاقتصادي في مدينتنا، تهزه مشاعر الفلاحين ويتبنى مطالبهم العادلة لاصلاح النظام والتقاليد الزراعية البالية السائدة آنذاك، كان ذلك واضحا وملفتا، آبان انتفاضة فلاح الشامية في مطلع شباط ١٩٥٤، وهو ان يستوي "الشيخ" و"الفلاح" في موقع اجتماعي وطبقي واحد، والمطالبة بإلغاء نسبة الثلث للفلاحين واستبدالها بالنصف من الموارد وتقسيم كلفة الخدمات بالنصف بين الفلاحين والملاكين الاقطاعيين آنذاك. قامت انتفاضة الشامية بمشاركة واسعة من فلاحي "الحميدات" والعشائر الاخرى في المدينة وبإسناد مباشر من الطلبة والمثقفين والمحامين وسواهم، وهي ظاهرة مهمة في التحرك الاجتماعي المتنامي آنذاك.

كان الفقيد هديب الحاج حمود واقرباؤه بين ابرز الوجوه السياسية وكذلك زملاؤه من المحامين المعروفين في الشامية، فضلا عن الطلبة الذين اسهموا مساهمة مباشرة في تأجيج الوعي الوطني والاجتماعي والالتفاف حول الانتفاضة الباسلة، وكنت احدهم في تلك الهبة. كان الفقيد محور الاتصالات الوطنية ولولب العمل السياسي المشترك بين الاحزاب والكتل السياسية، فهو المرشح البارز آنذاك عن "الحزب الوطني الديموقراطي" في الانتخابات البرلمانية.

واليوم، اذكر جيدا ، كيف كان لهذا الحدث اهمية خاصة في تطور الحركة الوطنية العراقية، إذ كتب الاستاذ الفقيد كامل الجادرجي مقالا خاصا بمناسبة الحوادث التي جرت في الشامية وقال: "كانت لحوادث الشامية الاخيرة اهميتها من هذه الجهة، بعد ان سبقتها حركات مماثلة في الالوية الشمالية وحركات اخرى في العمارة"، ويضيف: "اصبح ابناء الريف يعرفون مصادر البؤس والفاقة التي يرزحون تحتها واصبحوا يعرفون ان لهم حقوقا مغتصبة يجب ان يحصلوا عليها لا كمنحة من الاقطاعي او من الحكومة، ولكن كحق لكل مواطن في العراق وكحق لكل انسان متحضر. (المقال الافتتاحي – جريدة الاهالي في ١٤ شباط ١٩٥٤). ثم تتطور الاحداث، ونشهد وفدا كبيرا من المحامين برئاسة الفقيد المحامي البارز آنذاك توفيق منير وبصحبته حوالي عشرين محاميا يتوجهون الى مدينة "غماس" حيث كنا مجموعة الطلبة "المشاغبين" معتقلين في مركز الشرطة. جاءوا من بغداد وبقرار من نقابة المحامين للدفاع عنا وسوانا من المعتقلين. كان لهذه الخطوة صدى كبير في المنطقة وفي البلاد بأسرها، وكانت تعبيرا حقاً عن التآزر بين جميع الفئات الشعبية المكافحة آنذاك من اجل الاصلاح الديموقراطي.

لقد استكمل الفقيد هديب الحاج حمود نهجه الوطني والديموقراطي الاصيل هذا بمشاركته المباشرة في الحكومة الاولى للزعيم عبد الكريم قاسم فكان مثالا للسيرة المتوازنة والمنصفة وعونا مباشراً لموجة الوعي الديموقراطي التي انطلقت آنذاك على عموم البلاد.

ليس لنا ان نعزي احدا، بل نعزي البلد ككل بهذا المصاب الاليم.

رائد فهمي:

رحيل هديب الحاج حمود خسارة كبيرة للحركة السياسية العراقية

القى رائد فهمي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي كلمة الحزب في اربعينية هديب الحاج حمود جاء فيها:

رحيل هديب الحاج حمود خسارة كبيرة للحركة السياسية العراقية، وللحركة الوطنية الديمقراطية، فقد خسر العراق والحركة الوطنية علماً من أعلامها، والحركة الديمقراطية أحد رجالاتها، وقد خسره الحزب الشيوعي صديقا وحليفاً في ساحات النضال الوطني الديمقراطي على مدى عقود.

لقد اقترن اسم الفقيد بأحداث ومواقف وتطورات هامة كان لها أعمق الأثر في مسار الحركة الوطنية والنضال الوطني والديمقراطي والاجتماعي في العراق، وكان هديب مشاركاً نشيطاً في صنعها وشاهداً على التحولات في العراق خلال العصر الحديث،لعل ابرزها :

– مشاركته في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي مع مجموعة متميزة من رواد الحركة الديمقراطية في العراق

– قيامه، أوائل الخمسينيات بتقاسم المحصول مناصفة مع الفلاحين، ما أثار غضب وحنق الحكومة آنذاك وكبار الملاكين، مجسدا عمق التزامه بالمبادئ والقيم الإنسانية والوطنية التي يدعو اليها وبالعدالة الاجتماعية، وفهمه للديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي.

وتجلى ذلك أيضا في مساندته الفعالة لانتفاضة فلاحي الشامية عام ١٩٥٤، مع العديد من القوى والشخصيات و الديمقراطية الأخرى من مثقفين وطلبة وسواهم، ولموقفه دلالة خاصة بحكم موقعه ومكانته الاجتماعية بصفته من شيوخ العشائر الكبيرة في الشامية واحد الملاكين.

– دخوله كمرشح في انتخابات عام ١٩٥٤ التي رفض الحكم الملكي نتائجها وقام بحل البرلمان المنبثق عنها.

– دوره البارز في الإشراف على وضع قانون الإصلاح الزراعي بعد أن أصبح وزيراً للزراعة بعد ثورة ١٤ تموز، وفي غيرها من التشريعات المهمة.

ان ما تكشفه سلسلة المواقف أعلاه هو اقتران القول بالفعل لدى الفقيد، وهو بذلك يقدم مثلاً ما أجدر الاقتداء به واستلهامه في حياتنا السياسية اليوم».

ومضى فهمي يقول « ان الأهداف والقضايا التي كرس الفقيد جل حياته لها لا تزال تحتفظ براهنيتها واهميتها في عراق اليوم وإن تطرح نفسها في أوضاع مختلفة. فتعزيز الوحدة الوطنية في ظل عراق موحد يضمن لجميع أبنائه وقومياته على اختلاف انتماءاتهم الحقوق الكاملة والتكافؤ التام والشراكة الفعلية في الوطن

وخياراته ،وإقامة وتوطيد النظام الديمقراطي والدستوري وتكريس الديمقراطية بجميع أبعادها، ولا تزال تمثل مهاما وتحديات أمام شعبنا وقواه الوطنية والديمقراطية، خصوصاً وأن نسيجنا الوطني يتعرض إلى ضغوطات كبيرة تعمل على إضعافه وتفكيكه» .

وخاطب الحضور قائلا «أن الجمع الواسع والمتنوع الذي يمثل كامل الطيف الوطني والسياسي العراقي المشارك في الحفل التأبيني، لا يعكس فقط المكانة والاحترام والتقدير الذي يحظى به شخص الفقيد، وإنما يؤشر أيضا مكانة وتأثير الأفكار والأهداف والقيم التي دعا إليها وعمل من اجلها حتى أواخر حياته عندما تقدم به العمر، كما انعكس في مشاركته الفاعلة في تأسيس التيار الديمقراطي.

نأمل أن يحفز هذا اللقاء والإشادة بالفقيد وسيرته وبالقضايا التي عمل وناضل من اجلها جميع القوى والشخصيات السياسية للتسامي على المصالح الفئوية الضيقة والانطلاق من مصالح البلد العليا والعمل بجد لمواجهة أزمات البلاد والتحديات الكبيرة التي تواجهها وإيجاد المخارج والحلول لها».

عن موقع الحزب الشيوعي العراقي

كامل الجادرجي مع هديب الحاج حمود

رحيل آخر رواد الحركة الديمقراطية في العراق المعاصر

د. عقيل الناصري

بالأمس غيبت عنا قوانين الحياة، في هذه المرحلة الحرجة للفكر الديمقراطي ومؤسساته، آخر رواد الفكر الديمقراطي البرلماني .. الذي ناضلوا منذ بدأ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، بل وحتى قبلها، في إرساء القيم الحضارية والإنسانية عبر التداول السلمي للسلطة.. وذلك بتهديم البنى الفكرية والاجتماعية والسياسية القديمة التي لا تتلاءم ومنطق التطور بغية بناء اقتصادي/ سياسي يتماثل مع روح العصر وجمالية مهامه وسرعة إيقاعه.. عبر التخلص من مقومات التخلف الحضاري .. والمنطلقين من ذاتية العراق وتركيبته الاقتصادية/ الأثنية / الطبقية المتعددة.

رحل عنا السياسي والمناضل المبدئي هديب الحاج حمود.. بعد أن ساهم منذ شبابه في منتصف الثلاثينيات ومن ثم في الأربعينيات (١٩٤٦) في محاولة إرساء الماهيات الحقيقة للنظام البرلماني وتداول السلطة سلمياً بين التكوينات الاجتماعية المعبر عنها من خلال قواها الحزبية التي ناضلت دوماً ودون هوادة من أجل إرساء مثل هذه القيم الجمالية والفلسفية.

توضح تاريخية العراق المعاصر ذلك الدور الريادي الكبير الذي لعبه الجيل الأول من رواد الفكر الليبرالي ومن ثم الأهم المساواتيون (جماعة حسين الرحال) في تنوير وتنوير القوى الاجتماعية المتعلمة ونبذ التصورات اللاهوتية للظواهر الاجتماطبيعية ونقل الوعي الاجتماعي ، الفردي والجمعي في تجلياته الجمالية والفلسفية والحقوقية والسياسية والدينية ، إلى مراحل أرقى من تلك التي كانت تتادى بها القوى الماضوية والأرستقراطية التقليدية (الدينية والمدنية والريفية).

كما لعبت هذه القوى التقدمية دوراً ريادياً في إرساء المقومات المادية للهوية الوطنية العراقية .. المنطلقة من الذات الجمعية لمختلف تكويناتها المتعددة الألوان من الناحية الاجتماعية والدينية والاثنية بل وحتى المذهبية واللغوية.. رغم أن سلطة القمع الطبقي وشخوصها المحورين وخاصة ضباط المؤسسة العثمانية، حاولت بكل قواها عدم بلورت هذا التوجه وإغلاق منافذ تسلله ، الواعي والا واعي ، إلى مفاصل غائية السلطة المركزية من جهة ، وإلى تجسيده المادي في الواقع العراقي الملموس. لكن مثابرت هذه القوى العابرة للواقع المتخلف والمستبصرة للمستقبل والإصرار على زرع ورود المؤمل الحضاري في التربة الصخرية الصلدة.. وعنادهم المعنوي والمادي الكبيرين في استمرارية إيقاد الصراع الاجتماعي وتحقيق الاستقلال الحقيقي ، الاقتصادي منه أو/و السياسي، والنضال من أجل إقرار مبدأ الانتقال السلمي للسلطة.. سجل لهم ذلك الدور الكبير في الذاكرة التاريخية للوعي السياسي والجمالي ولوعي الذات الجمعية المستقبلية للمجتمع العراقي.

هنا نقف بجلال أمام تلك القوى، التي انطلقت من أولوية عراقية العراق وحاولت ترسيخ مفهوم الهوية الوطنية العراقية المنطلقة من ذات الذات.. من أمثال رائد الوطنية العراقية محمد جعفر ابو التمن ، وحسين الرحال ، وعبد الله جدوع ومحمود أحمد السيد ومحمد سليم فتاح ومصطفى علي وفهمي المدرس وباقر الشبيبي ومحمد يونس السبعاوي وسامي خونده وطالب مشتاق وعوني بكر صدقي ويوسف سلمان (فهد).. ويمكن أن نضيف لهم إبراهيم القزاز وكمال صالح وفاضل محمد البياتي وغيرهم.

لقد خرج هؤلاء الرواد من واقع صميم الحركة الاستقلالية العراقية ومضامينها الاقتصادية التي عبرت عنها توجهات حراكية الجماهير الشعبية المسترشدة برؤيتهم.. ومن ثم أثمرت الجيل الثاني المتداخل مع الجيل الأول، زمنياً وفكرياً، ومنهم حسين جميل وعبد الفتاح إبراهيم وكامل الجادرجي وزكي خيري ورشيد مطلك وعبد القادر اسماعيل وشقيقه عبد الله إسماعيل البستاني وعاصم فليح، أول سكرتير للحزب الشيوعي العراقي، ومهدي هاشم ومحمد صالح القزاز، اول رئيس لجمعية الصنائع والمهن، وعبد القادر السياب ، وعلي حيدر سليمان ، وجميل توما، ونوري ميخائيل وأمينة الرحال ، أخت حسين الرحال، وهي أول امرأة تنتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤٤.

كان هديب الحاج حمود من ذلك الرعيل الثاني، إن جاز التوثيق، والذي تأثر بأفكار الجيل السابق له، جيل الرواد الأوائل في العشرينيات ، والجيل الثاني في الثلاثينيات الذي اصطلح عليهم : جماعة الأهالي والجماعات الماركسية . حيث تأثر طالب الحقوق الشباب هديب الحاج حمود بأفكار الرواد الأوائل للمساواتية الذين إشتقوا لأنفسهم طريقاً آخراً غير الطريق الماركسي.. وهم الذين كانوا يؤمنون بالأفكار التقدمية الملتقية مع الرؤية الماركسية لواقع العراق في الكثير من المفاصل وخاصة الغائية منها والمنصبة على تحقيق العدالة النسبية في توزيع الثروة الاجتماعية.. وفي سبل ماهيات ارتقاء المؤسسات السياسية المجتمعية، كما إنهم (جماعة الأهالي ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي) نظروا إلى الاشتراكية في الإطار الأرحب للديمقراطية والحريات الليبرالية لكل الطبقات والفئات الاجتماعية. فلم تكن الاشتراكية بالنسبة لهم نقيضاً للبرالية أو بديل عنها، حسب تحديد الأكاديمي عامر حسن فياض، بل كانوا ينظرون إليها كامتداد للقيم الليبرالية وأوصلوها إلى أفاق جديدة في الحياة السياسية والاجتصادية.

أما المتأخرون من الجيل الثاني للفكر الديمقراطي الليبرالي البرلماني في العراق .. الذي ينتمي إليه الراحل هديب الحاج حمود.. فقد بدأت تأثيراته العملية الملموسة ، بل وحتى الفكرية المجردة ، بعد الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت فئة اجتماعية جديدة أكثرا تنويرا ، ومتأثرة بالانتقال النوعي لما أفرزته الحرب العالمية الثاني من أفكار تحررية على نطاق العالم وبالأخص في العالم الثالث.. ومنها ما سار فيه العراق من سبل الولوج الحضاري. إذ حطموا بنضالهم العنيد ونظراتهم الاجتماعية الدقيقة لماهيات الصراع ، موجات تدفق حركة الحياة الدائرية المغلقة والمنطلقة من الخلية الاجتماعية الأولى – العائلة ، حيث كانت تجثم بصلابة هائلة قوة تأثير اللحود على الواقع الحي والرجل ورؤياه على مختلف مناحي حياة العائلة والمثل الأكثر سطوعا يضرب حول أنانيته وذكوريته الفكرية من المرأة.. وكذلك مدى تأثير أفكار السلف الموغلة بالقدم بحيث يقيم حولها منطقة من الفراغ والبطلان .. مما يضع البنى الاجتماعية في انقطاع دائم عن العالم الخارجي المتحرك .

. وقد انتبه جيل الراحل هديب الحاج حمود إلى هذه الناحية منذ ولوجه العملي في الحياة الحزبية وتجربته الحياتية منذ توريثه مشيخة الحميدات في النصف الثاني من الثلاثينيات، وقد تعمق في قراءة مغازيها الاقتصادية والسياسية والجمالية بل وحتى الحقوقية التي حاول تغييرها منذ ذلك الحين عندما تأثر بمعلمه الذي درسه اللغة الإنكليزية وبث فيه ، والآخرين من الطلبه الفقراء، الروح النقدية للنظام الاجتماعي شبه الاقطاعي وما يفرزه من عدم المساواة بين الأفراد، رغم أنهم نظراء في الخلق.. حتى تماثل الطالب هديب، ابن الشيخ، مع هذه الأفكار وعقد صلات صداقة صافية النزعة والطموح مع أبناء الفلاحين رغم معارضة شيوخ العشيرة له.. وقد تبلور هذا السلوك الاجتماعي لديه في علاقاته الحقوقية مع الفلاحين حيث مارس فعلاً (ثوريا في حينه) عندما أخذ يتأثر بالأفكار اللا عنفية التي نادى بها غاندي ..إلى الرؤية الفلسفية للكاتب الروسي تولستوي الذي تماثل هديب وإياه في إنصاف الفلاحين ومساعدتهم وتعليم أبنائهم، مروراً بالكثير من الواعين في تاريخنا العربي الإسلامي أو غيرهم من فلاسفة العصر الحديث.

وانطلاقاً من تلك النظرات الفلسفية والحقوقية ذات البعد المساواتي التي نادى بها الكثير من الإصلاحيين.. قام منذ بدء الخمسينيات بتطبيق هذه الفلسفة النظرية إلى واقع مادي متجسداً في تقسيم الحاصل بينه، كمالاك، وبين الفلاحين مناصفة كما كان يقدم لهم الكثير من الخدمات وكذل الأدوية وبعض من المنح والأهم العلاقة الإنسانية المتفقة مع قناعاته الفكرية. هذا الفعل أثار احتجاج كل الملاك والإقطاعيين في المنطقة بل في الفرات الأوسط ، وأدخله في صراع معهم، لا بل عداء تناقضي معهم من جهة، وحفز الفلاحين في عموم المنطقة، ومن ثم انتشرت في الكثير من مناطق العراق، للمطالبة بذات الحق من جهة أخرى وخاصة المطالبة بإلغاء قانون التوزيع القديم.. ولقد كان موقفه هذا متماثلاً مع موقف الكاتب الروسي الكبير ليف تولستوي ..لكن يبقى العامل الذاتي لديه ورؤيته الطبقية لماهيات العلاقة العشائرية القائمة على الاستغلال وسيادة قانون الغلبة والقوة..أهم الحوافز التي أثارت مكامن روحه النقدية لمساوئ هذه العلاقات غير المتكافئة.. هذه المواقف العملية صنفته ، حسب التقارير البريطانية، من كونه قريب من الشيوعية.. لذا تم اعتقاله وأخيه موجد، وبعض من أقاربه في حركات الفلاحين في الشامية/ محافظة الديوانية عام ١٩٥٤ باعتباره محرضاً ضد العلاقات الإقطاعية في الريف. ومن ثم محاكمته التي انتهت بالإفراج عنه بدفع كفالة نقدية وفضل البقاء في السجن تضامناً مع الفلاحين ومطالبيهم العادلة، على دفع الكفالة التي رأى فيها انتقاصاً من موقفه السياسي.

هذه الممارسة العملية لهديب الحاج حمود رفعت من مكانته ليس في حزبه (الحزب الوطني الديمقراطي) فحسب .. بل بين أوساط الفلاحين حتى سمي قانون مناصفة الحاصلات التي أصدرته وزارة فاضل الجمالي الثانية (بقانون هديب) رغم عدم تطبيقه وإهماله من قبل السلطة والإقطاعيين، وكذلك ازدادت مكانته السياسية في نظر الحركة الديمقراطية العراقية، بمختلف توجهاتها، باعتباره رائداً في هذا المجال .. حتى أطلق عليه لقب (تولستوي العراق) كما أن هذه المواقف السياسية والاجتماعية دفعت بعبد الكريم قاسم إلى تعيينه وزيرا للزراعة في أول وزارة لثورة ١٤ تموز.

من هذا المنطلق العضوي كان لهديب الحاج حمود الدور المهم في تعضيد وتعميق ثقافة وفكرة التغيير العضوي المسترشد بالفكر الاشتراكي الغابي وبالنظرة الراديكالية الإصلاحية ولأدياتها التغيرية وهدفها الاجتماعي ولمنفعة الطبقات المنتجة في الريف، من خلال وقوفه بوجه الجوانب المظلمة من التقاليد والنظم والقوانين التي كرسها واقع التخلف والسلطة الملكية والنظام الإقطاعي في الوقت نفسه، رغم أنه من حيث موقعه الطبقي هو من الشيوخ المالكين وكان المفروض أن يكون مع السلطة الملكية.. لكنه انسلخ عن هذا الموقع وتبرأ منه بسلوكه الفكري والعملي.

وساهم هديب الحاج حمود من خلال منصبه الوزاري ومن خلال موقعه السياسي في الحزب الوطني الديمقراطي في تطبيق أفكاره الإصلاحية وتحرير الفلاحين من ظلم وجور المؤسسة الإقطاعية وأول عمل قام به هو إلغاء قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية الذي كان يحابي شيخ العشيرة ويزيد من عبودية الفلاح له، وذلك بعد مرور أسبوعين على نجاح الثورة. ومساهمته الجادة في سن قانون الإصلاح الزراعي في ٣٠ أيلول ١٩٥٨.

لقد ساهم الراحل في الحياة السياسية كداعية إلى الإصلاح على شتى مناحي الحياة تحت مظلة الديمقراطية فكرا ونظاماً.. وعليه يمكننا أن نطلق عليه بحق (مثقف عضوي) حسب مفهوم غرامشي حيث زاوج بين الموقف النظري الفكري وبين الممارسة العملية لفعل ضرورة التغيير التي كان يؤمن بها .

لقد فقدت حركة التيار الديمقراطي خاصة ذات البعد الاجتماعي ، شخصية سياسية نيرة ، في هذا الظرف العصيب الذي يمر بها البلد وذات الحركة التي استمدت بعض من مقوماتها من تاريخية شخوصها.. فكم يحتاجهم العراق كمثل يضرب بالنزاهة والاستقامة وفي تغليب العام على الخاص والانطلاق من مصالح البلد ومن غائية النظام السياسي المستهدف بناء دولة المواطنة والقانون وسيادة الرفاه الاجتماعي .

غياب عميد الحركة الوطنية

كريم الشماع

غادرنا قبل اسابيع الأستاذ هديب الحاج حمود (عن عمر ناهز التسعين عاما)، وهو آخر الرعيل الأول للحركة الوطنية الديموقراطية التي غرست في العراق الفكر الوطني العراقي، إبتداء بمدرسة "الأهالي" التي أسسها عام ١٩٣٢ كل من الرواد عبد الفتاح ابراهيم وعبد القادر اسماعيل وكامل الجادرجي وآخرون.

كان الفقيد أحد مؤسسي الحزب الوطني الديموقراطي بقيادة كامل الجادرجي، إلى جانب أحزاب الإستقلال بزعامة محمد مهدي كبة، والأحرار بزعامة سعد صالح، والإتحاد الوطني بزعامة عبد الفتاح ابراهيم، والشعب بزعامة عزيز شريف ،والتي أجيزت عام ١٩٤٦.

وفي خمسينات القرن الماضي – وخلافا للعرف المطبق في مزارع الديوانية— قام بزيادة حصة الفلاح في مزارع العائلة من نصف "العايد" إلى الثلثين.... مما أثار ضغينة الإقطاعيين والمزارعين. وعرف الإجراء في حينه " بقسمة هديب !! ".

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز، عين وزيرا للزراعة.وقد روى لي الأخ اللواء عبد الهادي سلمان العبيدي الآتي:

"تم إذاعة أسماء حكومة الثورة مساء يوم ١٥ تموز ، وكانت الثورة على كف عفريت في يومها الثاني أمام خطط الأحلاف المعادية وتهديداتها. وكنت آنذاك ملازما أول مسؤولا عن الباب النظامي لوزارة الدفاع. وكان البعض يتساءل عن مدى استجابة الوزراء في تلك الأيام العصيبة. لقد كان الفقيد أول من قدم من الوزراء إلى وزارة الدفاع صباح اليوم التالي بسيارته الخاصة.! ".

كما لعب دورا بارزا عام ١٩٥٩ (مع نخبة من الإختصاصيين التقدميين)في إعداد قانون الإصلاح الزراعي . والكل يعرف آثار ذلك القانون على المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وعندما انسحب الوزراء القوميون من الحكومة عام ١٩٥٩، كلف الفقيد وزيرا للمعارف بالوكالة. وقد أكد لي الأستاذ نجيب محي الدين (نقيب المعلمين آنذاك) أن شعار الوزارة كان إيصال التعليم بمستوياته إلى كل ناحية عراقية. وتم التوسع في البعثات الدراسية إلى الخارج بحيث شملت الدول الإشتراكية والغربية.

وأكد أن الوزارة نجحت في فترة قصيرة من مضاعفة ما تم بناؤه من مدارس طيلة فترة قيام الدولة العراقية. وتم تشريع قانون نقابة المعلمين وأجريت انتخابات النقابة وقتها.

هديب الحاج حمود وزيرا للزراعة

زينة الميالي

وهو يقلد عبد الكريم قاسم وساما

قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م كان هديب الحاج حمود لازال يسكن في قضاء الشامية لممارسة عمل والده المرحوم الحاج حمود كرئيس عشيرة وكملاك للاراضي.

وفي الثاني عشر من تموز عام ١٩٥٨م وصلت مكالمة تلفونية من بغداد الى قضاء الشامية حيث تم الاتصال بتاجر معروف في القضاء ويعرف بـ (جليل العزاوي) وكان يملك هاتفا في منزله حيث كانت المكالمة تخص هديب الحاج حمود وتبلغه بـ (ان سعر الطعام زين خلي يبيع) بمعنى ان سعر الطعام جيد فليباشر بالبيع، كان هديب الحاج حمود انذاك في قرية الليشان وعند ابلاغه الخبر ذهب مباشرة الى بغداد عن طريق الديوانية وبسبب طرق المواصلات الصعبة انذاك فقد وصل الى بغداد عند الفجر حيث نزل في الفندق الذي اعتاد النزول فيه الواقع على نهر دجلة بالقرب من جسر الملك فيصل الثاني ويعرف باسم فندق (جبهة النهر) وفي صباح الثالث عشر من تموز ذهب هديب الحاج حمود لمقابلة كامل الجادرجي في بيته الواقع في شارع طه بالقرب من الاعظمية وعند مقابلته له طلب اليه الجادرجي عدم مغادرة بغداد وافهمه بحدوث امر مهم يوم ١٤ تموز كما افهمه بحدوث ثورة وبساعة الصفر التي لم يعرف بها غير عدد محدود من المشاركين بالثورة.

كما اكد له بانه تم اختياره مع محمد حديد لاشغال مناصب وزارية في الوزارة الجديدة فاجابه هديب الحاج حمود: (لماذا لايكون حسين جميل فهو اقدم مني في الحزب وهو سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي).

عند ذلك اجابه الجادرجي سابحث في الموضوع حيث اتصل كامل الجادرجي بعسكري متقاعد كان يملك كازينو تعرف بـ (شريف وحداد) وربما يكون اسمه شريف حيث نقل له كلام هديب الحاج حمود وبحث الموضوع مع الضباط الاحرار فاخبر ان اختياره كان من قبل الضباط الاحرار ليس لكونه عضوا في الحزب الوطني الديمقراطي بل لاعتبارات تتعلق به وفقا للمعلومات التي رواها هديب الحاج حمود وفي صباح الثورة اذيعت اسماء الوزراء ومن بينهم هديب الحاج حمود وزيرا للزراعة وقد ذكر عدد من الباحثين والمؤرخين ان اختيار هديب الحاج حمود لهذا المنصب جاء لكونه في الماضي احد تلامذة عبد الكريم قاسم حين كان معلما في الشامية وهو رأي غير صحيح فهديب بالرغم من كونه احد تلامذة عبد الكريم قاسم الا ان لديه من الخصائص والصفات التي جعلته مؤهلا لتبوأ هذا المنصب كونه ولد في منطقة زراعية وابن احد الملاكين الكبار المعروفين بميولهم الليبرالية تجاه الفلاح وهو الملاك الوحيد الذي وقف الى جانب الفلاح وساهم في المظاهرات الفلاحية عام ١٩٥٤ م كما كان الوحيد الذي جعل حصة الفلاح ٥٠٪ من الحاصل مخالفا بذلك التقاليد الزراعية المحلية من جهة ونظام دعاوى العشائر من جهة اخرى مما لفت انظار الضباط الاحرار الذين كانوا يخططوطن للاطاحة بالنظام هذا من ناحية ومن ناحية اخرى نقل عن هديب الحاج حمود (ان عبد الكريم قاسم كان معلما ناجحا في درس اللغة الانكليزية وكان منعزلا عن زملائه وعن سكان القضاء فلم يقم اية علاقات صداقة مع اي شخص في قضاء الشامية بالرغم من ان زملاءه المعلمين كانوا يترددون على مجالس الضيافة في القضاء).

ومهما يكن فقد اجتماع المستوزرون من اقطاب الحزب في صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م ومعهم محمد مهدي كبة وفائق السامرائي وحسين جميل في دار كامل الجادرجي وكان قد حضر الاجتماع ايضا فؤاد الركابي وابراهيم كبة.

وقد رأى الجادرجي ان يتولى العسكريون انفسهم المسؤولية بادئ الامر دون مشاركة المدنيين وذلك لتقصير مدة الانتقال الى ادنى حد ممكن على ان تؤيد الوزارة العسكرية من قبل الاحزاب الوطنية ومن ثم ينسحب العسكر لتحل محله حكومة ائتلافية تضم جميع الاحزاب السياسية الا ان الاخرين خالفوا رأيه فوافق على ترشيح عضوين من الحزب الوطني الديمقراطي للاشتراك في وزارة الثورة وذلك بعد نقاش حام في اجتماع له باعضاء الحزب المقربين.

ومن الملاحظ انه لم يعقد اجتماع لمجلس الوزراء في اليوم الاول للثورة ولا لمجلس السيادة ذلك ان رئيس الوزراء ونائبه كانا مشغولين بتوطيد وتثبيت اقدام الثورة ومتابعة التطورات الداخلية والخارجية فضلا عن ان عددا من الوزراء واعضاء مجلس السيادة كانوا خارج بغداد او خارج العراق ولم يتمكنوا من الالتحاق بمناصبهم الا في الايام التالية.

يذكر هديب الحاج حمود ما يلي: (في اليوم الاول للثورة قبيل الساعة العاشرة صباحا دخلت وزارة الدفاع وقد كنت اول وزير يدخل الوزارة ثم جاء من بعدي عبد الكريم قاسم وتلاه عددا من الوزراء الا ان النصاب لم يكتمل وذلك لأن البعض من الوزراء ترددوا في قبول مناصبهم الوزارية الا انه في الايام القادمة اكتمل النصاب وبدأ مجلس الوزراء يعقد جلساته وبدأت بممارسة مهامي الوزارية وزيرا للزراعة) ذكر صلاح عبد الوهاب وهو احد قيادي الحزب الوطني الديمقراطي قائلا: (بالرغم من ان هديب الحاج حمود قد تبوأ منصب وزير الزراعة الا انه بقي مرتبطا بالحزب ويحضر اجتماعاته دون انقطاع).

سعى ممثلوا الاحزاب في الوزارة لوضع برامجهم السياسية ومبادئهم المعلنة موضع التطبيق والمساهمة في تحقيق العديد من المنجزات والمكاسب الوطنية فقد اكد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ان سياسة حكومته الخارجية تقوم على اساس الصداقة مع جميع الدول والتعاون معها وتوسيع العلاقات التجارية واعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والاقطار الاشتراكية الاخرى اما بشأن التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة فقد تم تشكيل لجنة وزارية مؤلفة من محمد صديق شنشل ومحمد حديد وابراهيم كبة وهديب الحاج حمود واحمد محمد يحيى لوضع برامج للسياسة العربية وقد استطاعت اللجنة ان تحقق بعض النجاح في تحقيق المبادئ الاساسية لعلاقة العراق باشقائه العرب لكنها فشلت في اقرار صيغة موحدة فيما يتعلق بمسألة الاتحاد بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وذلك بحكم التباين في الاراء السياسية حول الموضوع على الصعيدين الرسمي والشعبي.

وقبل عرض البرنامج الذي اعلنه هديب الحاج حمود في وزارة الزراعة لابد من ذكر معلومة لم يسلط الضوء الكافي عليها الا وهي ان راتبه الشهري كوزير كان ٢٤٠ دينارا طبقا للمعلومات الواردة في هويته الشخصية حيث ذكر هديب الحاج حمود ما يلي: (خلال الايام الاولى لثورة ١٤ تموز طالبت في مجلس الوزراء بالغاء كل من قانون دعاوى العشائر وقانون حقوق وواجبات الزراع وقانون الري والسدادووضع قانون اصلاحي زراعي يحقق مستوى معيشة مناسبة للفلاح باعطاءه ٥٠٪ من الحاصل كحق من حقوقه).

في وداع رجل ديمقراطي

أمير الحلو

أعرف الرجل (من بعيد) عندما كان أول وزير للزراعة والاصلاح الزراعي بعد ثورة ١٤ تموز، ولكن كنت أعرف حرصه على المتابعة السياسية و الثقافية من خلال طلبه للصحف اليومية و الكتب من مكتبة الحلو في النجف يومياً وهو يسكن في الشامية قبل الثورة ، فعرفت ان الرجل يهتم بقضايا السياسة قبل أن يشتهر من خلال وجوده القيادي في الحزب الوطني الديمقراطي والوزارة ، وقد تحققت العديد من المنجزات خلال تلك الفترة ومنها اصدار قانون الاصلاح الزراعي ، وكان الرجل قبل ذلك معروفاً بنصرته للفلاحين بالرغم من أنه مالك كبير للأراضي الزراعية كما هو شأن عائلته الكريمة واكثرهم من أصدقائي ومعارفي ، ولكن علاقاته مع عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي تعقدت بعض الشيء وخصوصاً بعد نشاطاته السياسية وكسبه للجمعيات الفلاحية بقيادة المرحوم عراك الزكم ، وذلك ما سبب صراعاً حول قيادة الفلاحين ، وعندما تعقدت العلاقات خرجت تظاهرات صاخبة (قد) يكون الحزب الشيوعي العراقي هو محركها ، ووقفت أمام وزارة الدفاع وهتفت ضد هديب الحاج حمود وأشتهر منها مقطع (هديب إقطاعي ... كرّيم لا تأمن بيه).

وبأعتقادي ان تأريخ الرجل لا يستحق مثل هذه الأوصاف ، خصوصاً وأن علاقاته كانت جيدة مع الشيوعيين قبل موضوع الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية ، ومع ذلك فلم يصدر من الرجل أي رد فعل سلبي ، ولكنه ولخلافات لا أعرف تفاصيلها مع المرحوم عبد الكريم قاسم إستقال من الوزارة ولم يقحم نفسه في الخلافات القائمة آنذاك ، ومع اهتماماته بأملاكه الزراعية في الشامية فقد بقي على علاقة جيدة مع رفاقه في الحزب ، ومع الفلاحين الذين كانوا يحبونه . وأحتراماً لنفسه فأنه ابتعد عن المناكفات السياسية في العهود السابقة واهتم بعائلته وتقدم أبنائه العلمي ، وبلغ به العمر عتياً ولم يعد يستقبل الكثيرين حتى فقده الشعب العراقي ، ولكن مثل هذه الشخصيات المناضلة والديمقراطية تبقى في الذاكرة أبداً ، ويا ليتنا نجد من يتبع هذا المنهج في العمل الديمقراطي ، ويحمل فهماً واضحاً للأمور وطبيعة العلاقات بين القوى السياسية

الادباء والكتاب الذين قرأ لهم وتأثر بافكارهم

بالرغم من كون هديب الحاج حمود كان يعيش في قرية صغيرة ريفية وسط مجتمع عشائري ذات طابع تقليدي متخلف بعيدا عن وسائر التحضر والثقافة الا ان ذلك لم يمنعه من الاطلاع على تلك الثقافات، ويبدو ان قراءاته الواسعة جعلته يطلع على بعض مصادر الفلسفة اليونانية والعربية الاسلامية كفلسفة الكندي وغيرها كما، اطلع على كتابات الادباء والكتاب الفرنسيين والبريطانيين امثال جان جاك روسو وشارل ديكنز، شكسبير، كما اشترك في بعض الصحف العراقية ومجلة الاداب اللبنانية، كما اطلع على بعض الافكار الغابية، وبعض امهات مراجع الحضارة الاسلامية وتفسير القرآن.

يذكر الدكتور عادل تقي البلداوي في كتابه (الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الاول) بان هديب الحاج حمود وقع تحت تأثير افكار الروائي الروسي الكبير الذي ينتمي الى طبقة الملاك اجتماعيا ونصير الفلاح فكريا، تولستوي غير ان اللافت للنظر ان ارهاصات فكرة انصاف الفلاح ظهرت عند هديب الحاج حمود منذ صغره، قبل ان يطلع على افكار الروائي الروسي تولستوي ولعل مرد ذلك صحبة ابناء الفلاحين الى مرابع الطفولة فلما اشتد عوده افصح عن افكاره بعد وفاة والده غير ان اعمامه لم يدخروا جهدا من اجل نصح الفتى هديب الحاج حمود لمراجعة افكاره التي اتهم بسببها بالشيوعية.

افاد هديب الحاج حمود انه كان شديد التطلع الى قراءة افكار منصفي الفقراء لاسيما المهاتما غاندي وتولستوي ولكن لم يقلد احدا فقد كانت له افكاره ومبادئه ورؤاه الخاصة والتي تلتقي مع افكارهم ومبادئهم والى الان مازال شديد التمسك بها، وتحركت تهمة الشيوعية التي الصقها البعض به لاسباب منها هي ان هديب الحاج حمود اقتنى عدد غير قليل من ادبياتها ومجموعة من كتب علم الاجتماع والتي عززت من افكاره الاصلاحية وقربته للفلاح كرأس المال لكارل ماركس والبيان الشيوعي لماركس وانجلز والعمل لليتين الا ان ذلك لم يجعل منه قريبا من الشيوعية لانه كان ينظر الى الماركسية والشيوعية كمعرفة يستفاد منها دون التأثر بها.

عرف عن هديب حبه للسفر وقد افاد من ذلك في توسيع معارفه عن الشعوب وعاداتها واخلاقها وكذلك الاطلاع على تطور البلدان وتمدنها فقد سافر في عام ١٩٣٢م الى مصر وايران مع والده وفي عام ١٩٣٣ م الى لبنان وعام ١٩٤٤م الى فلسطين تلتها زياراته الى الدول الاسيوية والاوربية منها زيارته عام ١٩٥٩ م الى هناكريا بدعوة من وزير الزراعة الهنكاري وعام ١٩٦٠ م الى الاتحاد السوفيتي وعام ١٩٦٦م الى ايطاليا عندما كان وكيلا للشركة العراقية الايطالية لشركة لافيردا المسؤولة عن انتاج حاصدات الشلب والتركترات وعام ١٩٩٠ الى لندن كما اتجه هديب الحاج حمود منذ شبابه الى اقتناء الكتب النفيسة وجمعها فكانت نواة لواحدة من المكتبات التي تزخر بمختلف الكتب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتاريخية وغيرها.

مقتبسة من رسالة ماجستير بعنوان "هديب الحاج حمود والحركة الوطنية"

هديب الحاج حمود أول وزير زراعة في حكومة عبد الكريم قاسم

الزعيم استمد شرعيته من محبة الشعب والثورة حققت منجزات عظيمة..

في منزله ببغداد يرقد وزير الزراعة في حكومة ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ هديب الحاج حمود على فراش المرض، لكن شقيقه الدكتور محمد الحاج حمود الذي يحتفظ باسرار اخيه ومسيرته تولى الاجابة عن الاسئلة التي حملناها، بعد ان رحب بزيارة الصباح وتذكرها شقيقه.

وفي هذا الحوار تحدث محمد نيابة عن شقيقه هديب عن الايام التي سبقت الثورة وعن قانون الاصلاح الزراعي الذي تولى هديب اعداده كما تحدث عن انطباعات اخيه عن شخصية الزعيم.. وفي ما يلي نص الحوار..

× كيف علمتم الثورة؟

قبل الثورة كنا نسكن مدينة الشامية وكان العزيز عبد الكريم قاسم معلما في مدرسة الشامية ولذا فهو على علاقة سابقة بالعائلة ذات الميول الليبرالية فوالدي الحاج حمود كان رئيس عشيرة وملاكا وكان بيته محطة للشيوعيين المطاردين من الحكومة، وقبل يومين من اعلان الثورة وصلت مكالمة تلفونية من بغداد الى احد التجار في الشامية وكان يملك الهاتف الوحيد، وكانت المكالمة موجهة الى هديب وفحواها (ان سعر الطعام زين فخل يبيع الحاصل) ولما ابلغ هديب بفحوى الرسالة توجه فورا الى بغداد.

ووصل هديب بالفعل الى بغداد وسكن في فندق قريب من جسر الملك فيصل الثاني واسمه (جبهة النهر).

وفي صباح الثالث عشر من تموز توجه مباشرة الى منزل كامل الجادرجي في بيته الواقع بالاعظمية، وطلب منه الجادرجي البقاء في بغداد لأنه من المحتمل ان تحدث ثورة.

وماهي اول وزارة للثورة وكيف اختار الزعيم الوزير هديب الحاج حمود لتولي منصب وزير الزراعة؟

بعد اعلان وزارة الثورة اتضح انها ضمت عددا من اقطاب الحزب الديمقراطي، وفي اليوم التالي دعا رئيس الحزب كامل الجادرجي الى اجتماع حضره المرشحون للوزارة وهم محمد مهدي كبة وفائق السامرائي وحسين جميل وفؤاد الركابي وابراهيم كبة وجرى الاجتماع في منزل الجادرجي.

ورأى الجادرجي ان يتولى العسكريون بانفسهم ادارة المسؤولية على ان يؤيد الحزب الثورة ثم ينسحب العسكر لتحل محله حكومة مدنية من جميع الاحزاب الا ان باقي الاعضاء خالفوا رأيه فوافق على ترشيح عضوين من الحزب الوطني الديمقراطي، كان احدهم هديب الحاج حمود.

× وما هو دوركم في قانون الاصلاح الزراعي؟

ان تنظيم الملكية ورد ضمن الدستور المؤقت للثورة، وحث الزعيم على انجاز هذا القانون باسرع وقت وتشكلت لجنة برئاسة هديب الحاج حمود، لكن النقاشات الاولى لم تكن موضوعية من بعض الاعضاء فيما تخلف اعضاء اخرون عن الحضور المتواصل لاجتماعات اللجنة ما دفع هديب الى اختصارها الى ستة اعضاء كانت اراؤهم مختلفة بشأن الحد الاعلى للملكية حتى حسم بـ ١٠٠٠ دونم للاراضي المروية سيحا و ٢٠٠٠ للمروية ديما ولم يشذ عن الاتفاق الا عبد السلام عارف الذي حصر الملكية بـ ٥٠ دونما وهو امر غير قانوني.

× وهل واجه اصدار القانون مشاكل؟

بعد ان اعلن الزعيم قانون الاصلاح الزراعي في الثالثين من ايلول العام ١٩٥٨، اصطدم القانون بمصالح رؤساء العشائر ومع ذلك لم يطبق القانون الا في مناطق الفرات الاوسط لكن لم ينفذ في مناطق الجزيرة ولا في مناطق الشمال.

وعلى اية حال فان الثورة عدت قانون الاصلاح الزراعي مشروعا سياسيا يستهدف تصفية الملكية الاقطاعية، ومن ناحية اجتماعية يسعى الى توزيع الاراضي للفلاحين بحد معقول يؤمن معيشة العائلة الفلاحية.

ويقول هديب من الطبيعي ان تحدث مشكلات فكل قانون يحتوي على اخطاء لا تظهر الا عند تطبيقه وهذا ما حدث مع قانون الاصلاح الزراعي ومع ذلك عد قانون الاصلاح الزراعي العمود الفقري للثورة باعتباره استهدف تحرير الفلاحين الذين كانوا يشكلون نحو ٨٠ بالمئة من سكان العراق.

× وما هي التحديات التي واجهت الثورة بعد نجاحها؟

منذ انطلاق الثورة باهدافها الكبيرة واجهتها تحديات خطيرة، ابرزها الصراعات القائمة بين القوى السياسية انذاك حيث كان الشيوعيون والتيار الديمقراطي والقوميون يمثلون ابرز القوى المتصارعة، واراد الزعيم ان يكسب جميع القوى لكنه بدأ يميل الى القوى الديمقراطية والليبرالية واصطدم مع القوميين وبالفعل بدأ بعزلهم واعفى عبد السلام عارف من منصبه، وزاد نفوذ الشيوعيين، ما دفع التيار الديمقراطي الوطني الى التهديد بالانسحاب من الوزارة مالم ينسحب الشيوعيون منها.

والواقع ان الزعيم ارتكب اخطاء سياسية عديدة فقد كان بامكانه انشاء حزب او الانضمام الى حزب له نفوذ واسع، الام الذي جعله يعتمد على حزب سرعان ما يحاول هذا الحزب الاستفادة من تقربه الى الزعيم في توسيع دائرته ونفوذه.

وعندما يسعى الزعيم الى اعادة الامور الى نصابها يكون الحزب قد تحول في خصم للثورة وهذا ما حدث مع القوميين والشيوعيين.

× واين نجحت الثورة وزعيمها؟

الزعيم كسب محبة الشعب العراقي وكان يستمد شرعيته وقوته منه، فهو اراد الاصلاح والقضاء على مظاهر الفقر والظلم والاستبداد وسعى لرفاهية العراقيين وكرامتهم.

والنجاحات التي حققها كبيرة ولها الاثر البالغ في مسيرة العراق السياسية والاجتماعية، وبينها قانون الاصلاح الزراعي، وتأميم النفط وتنظيم الاقتصاد والانسحاب من حلف بغداد. فضلا عن ذلك عرف الزعيم بنزاهته وكان يحاسب وزراءه بشدة وفي الغالب يجتمع بهم ليلا وكان يبعث لنفسه بعشاء، لقد كان رجلا زاهدا عندما استشهد لم يجدوا في جيبه سوى دينار وربع الدينار.

محاولة انقلاب

× وما هي اصعب المواقف التي واجهتها الثورة؟

في عام ١٩٦٠ اشتدت وتوضحت محاولات البعثيين للاطاحة بحكم قاسم، وقد تنبه الجادرجي لتلك المساعي فعمل على تشكيل جبهة وطنية بمشاركة الحزب الشيوعي، لقد ادرك الجادرجي ان نجاح القوى القومية في اسقاط حكم قاسم من شأنه ان يوجه ضربة قاصمة للوطنيين الديمقراطيين، والواقع ان هديب لم يكن متوافقا مع فكرة الجادرجي فحدث انقسام بين قيادات الحزب اجهض مشروع الجبهة، ولو نجح مشروع الجبهة لما احتاج هديب وزميله كامل الجادرجي الى الطلب من القوميين الذين تمكنوا من الاجهاز على الثورة واغتيال زعيمها اقرار قانون الانتخابات فرفض طلبهم وجرى ابعاد حزبهم عن العمل السياسي على مدى اربعين عاما من حكم البعثيين.

غضب الاقطاع

وقبل ان نختتم حوارنا مع شقيق هديب الحاج حمود اثرنا ان يتحدث لنا عن الجوانب الانسانية في شخصية هديب فقال: هديب على المستوى الانساني شخصية متواضعة ومحبوبة كان محل احترام وتقدير كل من عرفه، وخصص وقته وجهده للعمل لصالح الفلاحين ومعهم، ولهذا فهو يحظى بمحبتهم، وكان هديب اول من تقاسم نسبة الحاصل مع الفلاح فاثار ذلك حنق وغضب الاقطاع والحكومة القائمة انذاك في العهد الملكي وشعروا بخطورة افكار وطروحات هديب التي دفعت الفلاحين الى المطالبة بحقوقهم، فتحول قرار هديب الى قضية سياسية عصفت بطول البلاد قبل ان تتبلور على شكل قانون بعد قيام الثورة وعلى يد هديب نفسه.

عن جريدة الاهالي العدد (164) اجرى الحوار طالب حنويت

نصير الجادرجي:

الوزير الذي اعطى ارضه للفلاحين

يقول السياسي المعروف نصير الجادرجي ان هديب الحاج حمود من مواليد عام ١٩١٩، ويتمتع بسمعة جيدة في منطقة الفرات الاوسط، حيث كانت ولادته وشبابه في منطقة الشامية وهو من شيوخ عشائر الحميدات ويضيف الجادرجي انه منذ كان حمود شابا صغيرا في المتوسطة والثانوية كانت لديه تطلعات تجاه مدينته ولوضع الفلاحين وكان يقف بصف هذه الشريحة، وفي عام ١٩٥٣ كان اول شخص في العراق من ملاك الاراضي قام باعطاء ٥٠٪ من الارض للفلاحين والخمسين بالمئة الاخرى الى صاحب الارض.

الجادرجي يتابع بالقول "كانت هذه الحادثة قد اثارت لغطا وبلبلة وضجة كبيرة من قبل الفلاحين وملاك الاراضي، لان المجموعة الاولى بدأت تطالب بالمساواة، والعمل بالمثل في كل الاراضي التي يعملون عليها، وبالطبع كان اصحاب الاراضي يرفضون هذا التقسيم، وعلى ما يقوله الجادرجي "حمود تعرض للاعتقال على خلفية هذه المطالبات". ويضيف الجادرجي "في انتخابات عام ١٩٥٤ رشح هديب الحاج حمود عن الجبهة الوطنية، وحدث تزوير كبير في تلك الانتخابات وتدخل الحكومة بشكل سافر في تغيير نتائج الانتخابات في منطقة الشامية، ولم يستطع حينها حمود ان يحصل على مقعد في البرلمان" وتابع "بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ اصبح وزير الزراعة، وساهم في وضع قانون الاصلاح الزراعي، وعضوا في اللجنة المركزية للحزب الوطني الديمقراطي واكد الجادرجي بان هديب الحاج حمود قد شارك في كتابة مذكرات سياسية مطلبية في العهد الملكي بمشاركة كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل.

عامر حسن فياض:

ساهم في تأسيس تيار ديمقراطي

ولم يختلف عميد كلية العلوم السياسية عامر حسن فياض في توصيف شخصية هديب الحاج حمود، حيث اشار الى انه من اهم الشخصيات السياسية ومن وجهاء منطقة الشامية، وقد كان من رجال الحركة الديمقراطية في العراق، ساهم بتأسيس تيار وطني ديمقراطي واضاف فياض ان رحيل هديب بعد خسارة للحركة الوطنية العراقية فهو يعد احد رجالاتها الكبار وشاهدا على عصر مثير.

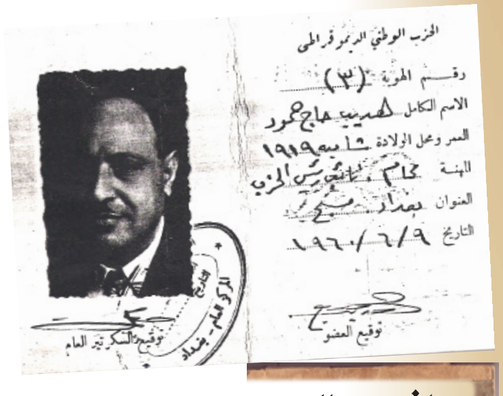

معاذ عبد الرحيم:

شخصية سياسية لامعة

ويتحدث السياسي والاعلامي معاذ عبدالرحيم عن هديب الحاج حمود قائلا: "انه شخصية سياسية مرموقة، وكنت متابعا له من خلال الشأن السياسي، حيث كنت حينها في حزب الاستقلال، وهو في الحزب الوطني الديمقراطي، وانه من الشخصيات السياسية اللامعة في منطقة الفرات الاوسط ويخلو تاريخه من شائبة، ولصيق الى كامل الجادرجي".

ويضيف عبد الرحيم، بانه كان احد الاركان الاربعة الكبيرة للحزب الوطني الديمقراطي بجانب كامل الجادرجي، ومحمد حديد وحسين جميل.

الحاج حمود في اجتماع مجلس الوزراء، عام ١٩٥٩

هديب الحاج حمود والحزب الوطني الديمقراطي

متابعة: علي الأوسي

الشخصية الوطنية والديمقراطية البارزة من قادة الحزب الوطني الديمقراطي والملاك من الاحرار الوطنيين والديمقراطيين، الملاك الذي أنصف الفلاحين في منطقته (الشامية)، الذي طبق قانون منافصة الحاصل بين الملاك والفلاح قبل صدوره، الشخصية الوطنية التي تعطف على المزارعين الصغار والفلاحين ويؤيد مطالبهم الفلاحية. هذا هو هديب الحاج حمود.

ولد الاستاذ هديب الحاج حمود عام (١٩١٩)، في مضارب عشيرة "الحميدات" في قضاء الشامية، التابعة للواء الديوانية، وهو من أولاد (الحاج حمود) من أشهر رؤوساء عشائر "الحميدات" المشهورة في منطقة الفرات الأوسط، والمعروفة بأراضيها الزراعية في زراعة الشلب -التمن الفاخر العنبر-.

في ظل العشيرة هذه تربى وترعرع في حياة العز والرفاهية، بين احضان العادات والتقاليد العشائرية، لم يعان البؤس والشقاء والحرمان، كما كان يعانيه الفلاحون والمزارعين الصغار من الحرمان والشقاء وشظف العيش، وفقدانهم لكل وسائل الحياة الانسانية، وما يتحملونه من الآلام وظلم وتعسف الاقطاعيين والملاكين الكبار في المنطقة، علاوة على المساويء والمشاكل التي كانوا يعانونها، من جشع التجار والمرابين، متحملين الربا الفاحش الذي كان يفرض عليهم، والذي يلتهم كل واردهم القليل من الحاصل عند التقسيم، وكان النهب والسرقة، لاتعاب الفلاحين من قبل هؤلاء (بأسم الشراء على الأخضر).

كل هذه الاحوال وما يعانيه الفلاحون من المآسي، كان يتحسس بها "هديب" الصغير وهو يعيش في احضان عشيرته وعائلته الاقطاعية. أكمل دراسته الابتدائية في الشامية، والمتوسطة في مدينة النجف الأشرف وحينما توفي والده (الحاج حمود)، رئيس العشيرة، ومن الملاكين الكبار في المنطقة وبأعتباره أكبر أولاده، أحتل مركز والده، وهو لا زال طالباً في الصف الخامس الثانوي في (الثانوية المركزية في بغداد)، حيث أصبح مسؤولاً عن العائلة علاوة على مسؤوليته في ادارة شؤون العشيرة، والاهتمام في زراعة اراضيهم الزراعية في المنطقة.

وبالرغم من هذه المسؤولية الكبيرة التي كان يزاولها، الا انه واصل دراسته وبعد تخرجه من الثانوية، أنتحق بكلية الحقوق وتخرج منها في عام ١٩٤١ بتفوق.

لقد كان "هديب" جديرٍ بهذه الرئاسة والمسؤولية، حيث أنه عايش الحياة العشائرية بكل تفاصيلها، وأصبح ملماً كل الألمام، في كل جوانب ومشاكل العشائر الايجابية والسلبية منها.

وأثناء انغماره في الحياة العشائرية، وادارته للشؤون الزراعية في اراضيه، وبحكم ذكاءه وفطنته، وتحسسه وعطفه على الفلاحين، جعلته، يكتشف الكثير من مساوىء ومشاكل حياة الفلاحين، وسلبيات القوانين التي سنتها الحكومات المتعاقبة في العهد الملكي، لترسيخ الاقطاعيين والملاكين الكبار وتثبيت روح القبلية والعشائرية في المجتمع العراقي، وبداية بعد الاحتلال البريطاني للعراق في الحرب العالمية الاولى، وضع الحاكم البريطاني "هنري دوبس" في عام ١٩١٨، "نظام دعاوى العشائر الجزائية والمدنية" على غرار الدعاوى الجزائية لمناطق الحدود الهندية، المعمول به في (القارة الهندية)، الذي قوى نفوذ الاقطاعيين من رؤوساء العشائر، ودعم سيطرتهم على الفلاحين والمزارعين الصغار، علاوة على مدهم (بالعطايا والمنح والسلاح)، واعفاءهم من الضرائب.

ولكن الحكومات المتعاقبة، لم تكتفِ بهذا النظام الاستعماري، بل بدأت هذه الحكومات الرجعية في اصدار القوانين والوائح والأنظمة الجائرة بحق الفلاحين. وقد سن الملك الكبير "رشيد عالي الكيلاني" -رئيس الوزراء آنذاك- قانوناً جائراً ومتعسفاً ضد الفلاحين أكثر جوراً وظلماً وهو (قانون حقوق وواجبات الزراع رقم٢٨ لسنة١٩٣٢)، الذي عزز قوة الاقطاعيين والملاكين الكبار، وشدد الخناق على الفلاحين، وحولهم هذا القانون الى (اقنان) مرتبطين في الارض التي يزرعونها.

وقد كتبت جريدة (الأهالي) المعبرة عن (جماعة الأهالي) الديمقراطية، في عددها الصادر في(٢٦/مايس/١٩٣٣)، معلقة على القانون بما يلي "معتبرة هذا القانون من بنات افكار القرون الوسطى أو القرون التي سبقتها، وذلك لغرض تحقيق مصالحه أي (رشيد عالي الكيلاني)، ومصالح طبقته من الملاكين الكبار والاقطاعيين، بحيث انزلوا الفلاحين الى مصاف الدواب والآلات)، وارادوا بهذا القانون ان يمر الفلاح العراقي بنفس الادوار التاريخية التي مرت على الفلاح في العالم الغربي"، وأستمرت الجريدة في تعليقها على القانون، "باعتباره يعادل بشدته مجموعة القوانين الاستثنائية لا قانوناً واحداً، وقد بلغ من القسوة و الجور على الفلاح لم يبلغه أي حكم أو عرف أو تعامل آخر، واعتبرته الجريدة، وصمة عار في تاريخ الحكومات الحاضرة أي (حكومة الكيلاني)، بأفرادها كثير من الواجبات على الفلاحين، ومن الحقوق أوهام فقط".

ثم تتابعت القوانين واللوائح الجائرة في سجن الفلاحين والمزارعين الصغار من قبل الحكومات الرجعية في خدمة مصالح الاقطاعيين والملاكين الكبار والموظفين الكبار من عملاء الاستعمار (الوزراء واعضاء البرلمان ومجلس الاعيان)، مثل (قانون تسوية حقوق الأراضي)، و(قانون اللزمة) و(قانون تفويض الاراضي الأميرية بالطابو)، وقد صدرت هذه القوانين، بعد عقد معاهدة(١٩٣٠) الجائرة، التي فرضها (نوري السعيد) مع الحكومة البريطانية، على الشعب العراقي، رغم المعارضة الشديدة لها من القوى الوطنية والديمقراطية.

ان هذه المعاهدة، سعت الى وضع الأسس المادية والقانونية والاجتماعية، من أجل خلق قاعدة اجتماعية وسياسية واقتصادية، تقف الى جانب النظام الملكي والاستعمار البريطاني، مكونة بذلك "النخبة الخاصة الحاكمة في البلاد" والمسيطرة على مقدراته (الاقتصادية والتجارية والزراعية)، حتى أصبحت ملتحمة ومتكاملة عائلياً عن طريق المصاهرة، كل ذلك كان ضد الشعب العراقي، بالأخص ضد الفلاحين والمزارعين الصغار والكادحين من ابناء الشعب العراقي، ومحاربة الحركة الوطنية المنادية بالاستقلال والسيادة الوطنية.

لقد كان الشاب هديب، من المغرمين في قراءة الكتب والقصص التأريخية، بحيث ثقف نفسه ذاتياً، وكان كثير التأثر بقصص الروائي الروسي الشهير (ديستوفسكي)، ومعجباً كل الاعجاب بالزعيم الوطني الهندي (غاندي)، زعيم الحركة الوطنية الهندية ضد الاستعمار البريطاني، ومتأثراً في اسلوبه النضالي (اللاعنفي)، في الحركة الوطنية والعمل السياسي ضد الاحتلال البريطاني واعوانه من الرجعيين (الراجات) الخونة.

وبحكم اطلاعه على هذه القوانين والانظمة، وبتجربته الخاصة المستمدة من معايشته لحياة الفلاحين من ابناء عشيرته، تحسس بما يعانيه الفلاح، من البؤس والشقاء والحياة القاسية، من جراء جور وظلم هذه القوانين والانظمة، والتي تتعارض كل التعارض مع مصلحة الفلاحين والمزارعين الصغار، لشعوره الانساني بما يكابده الفلاح في ظل الاقطاعيين والملاكين الكبار، وشعوره بضرورة معالجة هذه السلبيات والتطلع الى رفع الظلم والجور عن هذه الطبقة الكادحة والمعدمة. وكما قال بانه (كان متأثراً بجريدة الأهالي التي صدرت في عام ١٩٤٢/، من قبل مجموعة (جماعة الأهالي) القدامى وفي مقدمتهم (الاستاذ كامل الجادرجي) والتي كانت بالنسبة لي (المدرسة الديمقراطية الحقيقية)، والتي كانت تعتبر المنبر الديمقراطي لكل الوطنيين والديمقراطيين، والتي تعلمتُ منها المفاهيم الديمقراطية واهمية اقامة النظام الديمقراطي الحديث، الذي يهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه لكل الشعب وبالأخص بالنسبة للكادحين من العمال والفلاحين، وايمانه بان الاصلاح الزراعي، هو احد الاوجه الهامة، لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية لغالبية المجتمع العراقي وخاصة طبقة الفلاحين).

وبهذه العقلية النيرة ووعيه الواسع، وتأثره بالمفاهيم الديمقراطية الحقة، بحكم تتبعه لجريدة (الأهالي) الديمقراطية، خلال فترة الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥)، واطلاعه على الثقافة الحديثة، متأثراً بالاحداث السياسية وتطور الحركة الوطنية والديمقراطية في البلاد، بعد انتهاء الحرب، وانتصار الجبهة الديمقراطية والاشتراكية على القوى الفاشية، مما هيئت له الظروف هذه الى تبني المفاهيم الديمقراطية، واندفاعه للعمل في صفوف الحزب الوطني الديمقراطي، بعد تشكيل الاحزاب في(٢/نيسان/١٩٤٦)، بزعامة الاستاذ كامل الجادرجي، واجازته من قبل حكومة (توفيق السويدي) والتي كان فيها الوطني الاستاذ (سعد صالح) وزيراً للداخلية.

وقد واصل نشاطه في الحزب، منذ ارتباطه، وأصبح مسؤولاً عن فرع الحزب في الشامية والديوانية والنجف الاشرف، وكان له الدور الفعال في قيادة وتثبيت الحزب في منطقة الفرات الأوسط، رغم الاضطهاد والارهاب من الحكومات الرجعية المتعاقبة، التي كانت تحارب الاحزاب الوطنية والديمقراطية، وكبت الحريات الديمقراطية، ومضايقة اعضاء هذه الاحزاب، وخاصة في الألوية، وقمع المظاهرات الجماهيرية والاضرابات العمالية، والانتفاضات الفلاحين، بالحديد والنار، واستشهاد العشرات من ابناء الشعب، وغلق الصحف الوطنية والحزبية، وتجميدها لبعض مواد الدستور العراقي، وخاصة ما يخص حقوق الشعب اشراكهم الى حد ما في مسؤولية ادارة مزارعهم.

وعندما انعقدت (الجبهة الوطنية الانتخابية عام/١٩٥٤) بين الاحزاب (الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي والاستقلال والعناصر الوطنية والديمقراطية المستقلة) للدخول في الانتخابات النيابية التي جرت في٩/مايس/١٩٥٤، في ظل حكومة (أرشد العمري) وقد رشح الاستاذ هديب الحاج حمود عن الجبهة في منطقة الشامية ممثلاً للحزب الوطني الديمقراطي ولكنه لم يفز بذلك نتيجة للتدخل الفظيع والتزوير والتلاعب المفضوح في الانتخابات، علاوة على اعتقال العشرات من العناصر الوطنية والديمقراطية من انصار الاستاذ هديب من قبل السلطة بالأضافة الى موقف الاقطاعيين وشيوخ العشائر في المنطقة، المعادين لأنصار الجبهة والحركة الوطنية والديمقراطية.

وعندما تشكلت (جبهة الاتحاد الوطني عام/١٩٥٧) من الاحزاب (الوطني الديمقراطي، الحزب الشيوعي، حزب الاستقلال، حزب البعث، العناصر الوطنية والديمقراطية المستقلة) مثل الاستاذ هديب الحاج حمود الجبهة في منطقة الفرات الأوسط خلال فترة الحكم الملكي، وكان مسانداً فعالاً للحركة الفلاحية السياسية.

مثل الحزب الوطني الديمقراطي في أول وزارة شكلت بعد ثورة١٤/تموز/١٩٥٨، مع الاستاذ محمد حديد، وكان وزيراً للزراعة في حكومة عبدالكريم قاسم، وحينما صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم(٣٠) في ايلول١٩٥٨ حيث ساهم في اعداده وأصبح المفوض عن الهيئة العليا للأصلاح الزراعي، قبل تشكيل وزارة الاصلاح الزراعي.

وعندما قرر الحزب الوطني الديمقراطي بسحب وزيريه من حكومة عبدالكريم قاسم في عام/١٩٦٠، ألتزم الاستاذ هديب الحاج حمود بقرار الحزب وأنسحب من الوزارة، في حين أمتنع الاستاذ محمد حديد من تنفيذ قرار الحزب وبقي مستمراً بالوزارة، وأن موقف الاستاذ هديب يدلل على مدى تمسكه بالحزب وألتزامه بكل قراراته، وهذه صفة متميزة باعضاء الحزب الملتزمين بمبادىء الحزب الديمقراطية.

وبعد صدور قانون الاحزاب في فترة حكم عبدالكريم قاسم عام١٩٦٠، فكان الاستاذ (هديب) من ضمن مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي، محمد حديد، حسين جميل، عبدالله عباس وآخرين) الذي أعيد تأسيسه وكان آخر نائب للرئيس (كامل الجادرجي) والذي أنتخب في المؤتمر الثامن المنعقد في عام/١٩٦٠.

وبعد الانقلاب البعثي الفاشي في شباط عام/١٩٦٣، والذي جاء بقطار امريكي كما قال (علي صالح السعدي) والقضاء على الحريات الديمقراطية وحل الاحزاب الوطنية والديمقراطية والمنظمات المهنية والنقابات العمالية واتحادات الفلاحين وشن حملة شرسة دموية ضد القوى الوطنية والديمقراطية واليسارية والشيوعية، وقتل المواطنين والمناضلين في الشوارع والمحلات والأزقة وتعذيب المئات من المناضلين حتى الموت، في هذه الظروف الشاذة لم تنقطع علاقة الاستاذ (هديب) عن علاقته بالقادة الديمقراطيين ومواصلة لقاءاته معهم ولبحث اوضاع البلد بعد الانقلاب المشؤوم.

وفي فترة حكم عبدالرحمن عارف عام/١٩٦٧، حدث العدوان الاسرئيلي على البلدان العربية في٥/حزيران/١٩٦٧، شارك الاستاذ هديب مع (الجادرجي ومحمد حديد) في اصدار بيان مشترك مستنكرين فيه العدوان الاسرائيلي وفضحه باعتبار اسرائيل والصهيونية أداة مسخرة بيد الاستعمار.

وبعد انقلاب عام/١٩٦٨، ووصول البعث الفاشي الى الحكم ثانية، وفرض صدام نظامه الدموي على البلاد فكانت نشاطات الاستاذ (هديب) وخاصة بعد وفاة الاستاذ كامل الجادرجي لا تتعدى حدود العلاقات الشخصية مع قادة الحزب الآخرين (حسين جميل، محمد حديد، عبدالله عباس) القائمة على الزيارات الأسبوعية حسب ظروف البلد، وكانت له لقاءات أخرى مع الشخصيات اليسارية مثل كل من (الاستاذ سالم عبيد النعمان والاستاذ عبدالفتاح ابراهيم، وآخرين من العناصر الديمقراطية واليسارية، يتدارسون في هذه اللقاءات أحوال البلد وما آلت اليه من المآسي والآلام والنكبات، من جراء الحروب الخارجية والداخلية المدمرة، في ظل حكم صدام الأهوج، والذي فرض على الشعب أعتى وأقسى ديكتاتورية عرفتها البشرية.

وبعد أن أصبح الكثيرون من رفاقه (قادة) الحزب، في ذمة التأريخ، ولم تبق سوى ذكراهم المجيدة، وأصبح (هديب) الديمقراطي الوحيد من قادة الحزب، والذي بقيَ في الحياة لحد الآن، ويعتبر من رواد الحركة الوطنية والديمقراطية الأماجد.

لقد اعاد الاستاذ (هديب الحاج حمود) واعوانه من الديمقراطيين القدامى وانصارهم منذ الاحتلال الامريكي-البريطاني للعراق في٩/نيسان/٢٠٠٣، نشاطهم الحزبي، وجددوا نشاط الحزب الوطني الديمقراطي في منتصف عام/٢٠٠٣، اعادة لنضال الحزب الذي كونه الاستاذ كامل الجادرجي -عميد الديمقراطية- في العراق (تأسيس الحزب

لقد كان الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي، دورهما المتميز في مساندة وتأييد الأنتفاضة الفلاحية وصدروا البيانات المتعددة، متضامنين مع الفلاحين ومؤيدين لمطالبهم المشروعة، كما طالبت باطلاق سراح المعتقلين، وفي الوقت نفسه، بادرت نقابة المحامين في تشكيل وفداً كبيراً من المحامين للدفاع عن المعتقلين، برئاسة نقيب المحامين الاستاذ حسين جميل، وعضوية كل من (توفيق منير) و مع العلم استمر اعتقالهم لمدة شهراً واحداً.

الوطنية.

× عودة المهاجرين والمهجرين ضرورة وطنية.

× النفط والثروات الطبيعية ملك لعموم الشعب ولا تقبل التجزءة.

ومن توصيات المؤتمر التاسع للحزب الوطني الديمقراطي، كانت ما يلي:

أولاً: التأكيد على الهوية الوطنية العراقية (روح المواطنة العراقية)، ووحدة الشعب العراقي، ونبذ الأفكار والافعال وردود الافعال الطائفية والدينية والعرقية والنظر بعين المساواة والاحترام لكل مكونات الشعب العراقي.

ثانياً: احترام الفكر والرأي الآخر لكل المكونات والكيانات السياسية والاحزاب الأخرى التي تعمل وفق مبادىء الدستور العراقي.

ثالثاً: محاربة المحاصصة الحزبية والطائفية في تولي المناصب والوظائف الحكومية، واحترام الاستحقاق الأنتخابي لأرادة الشعب العراقي عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر وفق المعايير الديمقراطية الدولية.

رابعاً: التأكيد على دور المرأة في المجتمع وتعديل وتشريع القوانين والتشريعات التي تضمن حقوقها وتشجيعها على لعب دورها الحقيقي والمشاركة في ادارة الدولة ومرافقها والنهوض بواقع المرأة وتعليمها ورعايتها.

خامساً: رعاية الشباب وتنمية المواهب والمبدعين، مما يجعلهم ان يساهموا في خدمة الشعب وابعادهم عن المنلقات والامراض الاجتماعية والظواهر السلبية.

سادساً: الأهتمام بقطاع التعليم وتطوير المناهج في مختلف مراحل الدراسة ورعاية رياض الأطفال، ونشر الوعي الفني والعلمي لدى الطلاب وتشجيع ورعاية الهوايات العلمية.

سابعاً: القيام بحملة واسعة لمحو الأمية وخاصة بين النساء والأكثار من فتح المدارس وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك في عموم المحافظات، والعناية برجال العلم والمعلمين والمدرسين ورعاية الاساتذة في الجامعات العلمية والفنية والمعاهد التكنولوجية والجامعات الأنسانية.

هذه هي التوصيات التي خرج بها المؤتمر التاسع للحزب الوطني الديمقراطي من أجل مصالح الشعب العراقي في ظل حكم وطني وديمقراطي موحد متمتعاً بالأستقلال والسيادة الوطنية.

ورغم بلوغ الأستاذ (هديب الحاج حمود) عمره المديد(٩١) عاماً أدام الله في عمره، فأنه لا زال متمسكاً بحزبيته، حيث يحضر يومياً الى مقر الحزب، باعتباره آخر السلسلة من قادة الحزب الوطني الديمقراطي الذين أنوا واجبهم الوطني الديمقراطي والحزبي في فترتي (الحكم الملكي والجمهوري) ومساهمتهم الفعالة والمتميزة في غرز المفاهيم الديمقراطية والديمقراطية في بلاد الرافدين، وكان هؤلاء الرعيل الأول في الوطنية والديمقراطية والمنبر الأصيل في نشر الوعي الديمقراطي منذ تأسيس جماعة الأهالي في عام/١٩٣٢، عند اصدار جريدتهم (الأهالي) وحتى نهاية حكم عبدالكريم قاسم في عام/١٩٦٣.

وهكذا رفع الأستاذ (هديب الحاج حمود) راية الديمقراطية في عراقنا الحبيب في فترة الاحتلال الأمريكي على طريق رفاقه من قادة الحزب القدامى مقتدياً بالطريق الذي ساروا فيه في خدمة الديمقراطية والوطن والشعب، في اعادة نشاط الحزب الوطني الديمقراطي.

عراقيون
من زمن التوهج
العدد (2465)
السنة التاسعة
الخميس (26)
نيسان 2012

هديب الحاج حمود وزيرا وسياسيا

ا. د. قحطان احمد الحمداني

شخصية عراقية وطنية بسيطة كبساطة البيئة الريفية التي ولد فيها ، وعاش طفولته وفتوته بين مزارعها وحقولها مع اضرابه من فتيان عشيرته (الحميدات) في قريته (الايشان) في ريف الشامية ، التي رضع منها حب الارض ، فقد درس الابتدائية في مدرسة الشامية ، والمتوسطة في النجف ، وانتقل الى بغداد العاصمة للدراسة في الثانوية المركزية ، فوجد بيئة جديدة مختلفة في عاداتها وتقاليدها ، واستمع الى النقاشات السياسية في الوسط الطلابي ، وقرا الصحف ، وشاهد المظاهرات السياسية التي تملا شوارع بغداد ، والتي شارك فيها زملاؤه الطلاب

وتشبع بالافكار السياسية ، ومفردات الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية ، وما لبث ان التحق بكلية الحقوق ، ودرس الحقوق والحريات العامة والواجبات المنصوص عليها في الدساتير ، ومواد العلاقات الدولية ، والقانون الدولي العام ، فايقن بوجود خلل في العملية السياسية في العراق ، وان احزاب المعارضة تعمل وفقا لمبادئها في نقد السياسات الحكومية ، وبعد جدل ذاتي ، وحيرة نفسية ، استقرت جوارحه فاختار الحزب الوطني الديمقراطي للتعبير عن طموحه السياسي ، وانتظم في صفوفه ، ليتخرج بعدها عام ١٩٥٠ ، حاملا شهادة البكالوريوس في الحقوق ، وممتهنا مهنة المحاماة ، ويبدو ان اسرته لم يكونوا بعيدين عن النشاطات السياسية المحظورة ، فقد كان اخوته كل من مجيد الحاج حمود ومحمد الحاج حمود اعضاءا في الحزب الشيوعي العراقي ، واخرين ، ولكنهما تراجعا ، واصيح مجيد الحاج حمود عضوا في الحزب الوطني الديمراطي ، بينما سافر محمد لاكمال دراسته ، تاركا صفوف الحزب الشيوعي .

شارك هديب الحاج حمود البدن في كل نشاطات الحزب ، سواء في بغداد اوالشامية ، وكتبت دوائر الامن العامة عنه ، بانه من عناصر اليسار المعتدل ، وبانه "حاول اخراج الفلاحين من من دائرة الاقطاعيين الموالين لنوري السعيد" . وبما انه ابن ملاك ، وثري فقد بنى في قريته قصرا لنفسه يجتمع فيه بابناء عشيرته ، وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي ، ورجال الفكر والوطنية ، لكنه لم يكن بمنأى عن عيون الامن الذين كانوا يرصدون حركاته ونشاطاته السياسية ، فكتبوا عنه : " ان المحامي هديب من رؤساء عشيرة الحميدات ، ويجمع اقطاب المعارضة في دار ضيافته ، وما زال في رقابة مشددة" ، وفعلا فقد انتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب ، وكان يدعو الى تشكيل جبهة وطنية من احزاب المعارضة تضم اليساريين والقوميين ، والتي تحققت عام ١٩٥٧ ، من اجل الاطاحة بالنظام الملكي ، واقامة نظام وطني شعبي ديمقراطي ، وتنفيذ اصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية ، وفي مقدمتها انصاف الفلاحين ، ، ومنحهم حقوقهم الطبيعية في امتلاك الارض وزرعها ، والحصول على انتاجها ، من خلال قانون الاصلاح الزراعي ، وقد تعرض للاعتقال اكثر من مرة من قبل قوات الشرطة والامن ، ولكن الحاج رايح العطية من شيوخ الحميدات كان يتوسط لاخراجه من السجن بفعل علاقاته مع المسؤولين العراقيين انذاك . ولعل من اهم مأثره وهو مالك للارض منحه الفلاحين العاملين في ارضه نصف الانتاج ، بدلا من ثلث الانتاج الذي كان معمولا به في ذلك الوقت ، وبذلك فقد اكتسب شعبية كبيرة بين الفلاحين في منطقة الفرات الاوسط ، واندلعت مظاهرات فلاحية تحييه ، وتطالب بان تكون حصة الفلاحين من الغلة نصف المحصول ، وفعلا اقر مجلس الامة طلبهم ، بمناصفة الانتاج . وتقول بعض المصادر انه رغم كونه ابن ملاك فقد شارك في ثورة الفلاحين ضد الاقطاعيين عام ١٩٥٤، مما جعله قريبا من الشيوعية في نظر البريطانيين .

ورشحه الحزب الوطني الديمقراطي في انتخابات مجلس النواب عام ١٩٥٤ باسم الجبهة الوطنية ، لكن السلطات اعتقلته ، وحالت دون نجاحه . كما رشحه الحزب لوزارة الزراعة ، من اجل تفيذ الاصلاح الزراعي في العراق ، ، او بالاحرى رشحه السيد كامل الجادرجي رئيس الحزب في المباحثات التي جرت بينه وبين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بواسطة السيد رشيد مطلك ، وحين وصل السيد هديب الحاج حمود الى بغداد قبل ايام من ١٤تموز وقابل الجادرجي لم يخبره بترشيحه للوزارة ، وانما طلب منه البقاء في بغداد لعدة ايام ، وعدم العودة الى الشامية ، وحين اعلنت البيانات الاولى وتضمنت اسمه ، ادرك سبب نصيحة الجادرجي له بالبقاء في بغداد عدة ايام ، وعلى اية حال كان اختياره اختيارا موفقا ، فقد كان الرجل متحمسا للاصلاح الزراعي ، وقد صرح بعد بعد اسبوعين من تحمله مسؤولية الزراعة والاصلاح الزراعي في العراق ما يؤيد ايمانه بضرورة انصاف الفلاحين ، وانقاذهم من ربقة الاقطاع فقال : "لقد شعرت بان الفلاح مظلوم ، وان العهد السابق قد جار عليه ، وان رؤساء العشائر لا هم لهم الا مصالحهم ، ذلك تعسف ، والتعسف لن يدوم .. وبما ان الفلاحين يمثلون اكثرية هذا الشعب لذا فان حكومتنا الثورية لا بد ان تكون في خدمة الفلاح ، ورعاية مصالحه ." وابدى الوزير تصوره للواقع الزراعي ، وطموحاته المستقبلية بالقول : " ان الفا من الملاكين يملكون ثلثي مساحة الارض الزراعية ، وقد تزيد اقطاعيات بعض الشيوخ على ٣-٤ مليون دونم ، وهناك عدد غير قليل ممن يملكون نصف مليون دونم . ان معظم اراضي العراق اميرية ، ونتيجة لتطبيق قانون التسوية انتقلت مساحات واسعة من الاراضي الاميرية الى الشيوخ والمتنفذين ، وادى ذلك الى حرمان الفلاحين من الاراضي . ان الحقيقة التي لا تقبل الجدل هي ان ثلاثة ارباع سكان العراق يمتهنون الزراعة كحرفة او كواسطة لكسب القوت ، ولا بد من رسم الخطط الكفيلة بالاصلاح الشامل ، وستكون الخططالرئيسية للاصلاح مبنية على دراسة الاوضاع السائدة دراسة وافية ."

لقد تراس الوزير لجنة الاصلاح الزراعي التي الفها مجلس الوزراء لدراسة الوضع الزراعي في البلاد ، واعداد لائحة قانون الاصلاح الزراعي التي كان من بين اعضائها الدكتور طلعت الشيباني ، والسيد عبد الرزاق الظاهر ، ومسعود محمد ، وقرني الدوغرمجي ، وهم من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي او اصدقائه ، اضافة الى فريد الاحمر المحسوب على الحزب الحزب الشيوعي ، والذي كان اقرب الى جماعة عبد الفتاح ابراهيم من الحزب الشيوعي .

وفي ٣٠ ايلول ١٩٥٨ اذاع عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ ، الذي اقر تحديد الملكية الزراعية للملاكين ، وتوزيع الاراضي المشمولة بالقانون الى الفلاحين الذين لا يملكون ارضا زراعية ، والذي يعتبر اهم تشريع صدر في تلك المرحلة ، وعلى اثر صدور القرار ادلى الوزير بتصريح شديد اللهجة قال فيه : " ان امام صاحب الارض القديم ، وصاحب الحد الاعلى الجديد طريقين عليه ان ياخذ احدهما : فاما التجاوب مع الثورة ، والاستجابة لاهدافها في تحقيق العدالة الاجتماعية ، ومكافحة الاستغلال البغيض ، وبذلك يكون مواطنا صالحا تحترم الثورة حقوقه المشروعة ، وتسعى لتنمية انتاجه ، وتامين المستقبل الكريم له ، واما الخروج على هذا الطريق المستقيم ، فيصيح خارجا على ارادة الشعب ، مستحقا لغضبه ونقمته ، ومستهدفا لاشد العقوبات القانونية الصارمة ، وكلي امل بان احدا من المواطنين سوف لا يختار هذا الطريق الشائك الميت " .

ورغم المشاكل التي اكتنفت تطبيق القانون ، ووجود ثغرات فيه ، واتهام الحزب الشيوعي للقانون بانه برنامج البرجوازية الاولى ، فقد تم توزيع ما يقارب مليون ونصف المليون دونم من اصل اربعة ملايين ونصف المليون من الدونمات المصادرة من الملاكين والاقطاعيين . وتولى هديب الحاج حمود وزارة الاصلاح الزراعي ، اضافة الى وزارة الزراعة ، لكن الخلافات في الحزب اجبرت الوزير على تقديم الاستقالة بناءاعلى طلب رئيس الحزب ، وحين حدث انشقاق في الحزب ، وشكل محمد حديد حزبا جديدا باسم الحزب الوطني التقدمي ، آثر هديب الحاج البقاء مع جناح الجادرجي واصبح نائب الرئيس في انتخابات الحزب عام ١٩٦٠ . وبعد ذلك ضعف الحزب ، وتوقفت جريدته عن الصدور .

ان هديب الحاج حمود كان عازفا عن السلطة ، وقد التزم بالانسحاب من الوزارة بناءا على طلب الحزب ، وشارك في كل نشاطات الحزب وانتخاباته ، وتحمل شظف العيش ، وبقي امينا على مبادئه ، نزيها ، لم ينزلق الى المهاترات السياسية ، ولم يتطرف ، وحين نحى بعض السياسيين منحى بعيدا عن الواقع ارتاى ان ينزوي في قريته ، ملازما كتبه واوراقه ، ويجتمع بابناء عشيرته واولاده واحفاده ، يحنوا عليهم ، ويزرع فيهم الطيب والاخلاق وحب الوطن .

رشحه الحزب الوطني الديمقراطي في انتخابات مجلس النواب عام 1954 باسم الجبهة الوطنية ، لكن السلطات اعتقلته ، وحالت دون نجاحه . كما رشحه الحزب لوزارة الزراعة ، من اجل تفيذ الاصلاح الزراعي في العراق ، ، او بالاحرى رشحه السيد كامل الجادرجي رئيس الحزب في المباحثات التي جرت بينه وبين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بواسطة السيد رشيد مطلك ، وحين وصل السيد هديب الحاج حمود الى بغداد قبل ايام من 14تموز وقابل الجادرجي لم يخبره بترشيحه للوزارة .

وداعاً أبا هاتف

عبد الستار العزاوي

بقلوب اعتراها الاسى ونفوس اثقلها الالم وناءت عن تحمله فاهتزت لوقع المصاب فقدنا قبل ايام قامة من قامات الشموخ الوطني والنبل الانساني وشيخ من شيوخ السياسة البيضاء وقطب كبير من اقطاب الحرية والعدالة الاجتماعية هو المرحوم الاستاذ هديب الحاج حمود رئيس الحزب الوطني الديمقراطي.

واننا اذ ودعنا هكذا شخصية وطنية كبيرة فلا بد لنا من وقفة احترام واعتزاز واكبار لمسيرة هذا الرجل الطويل التي تأطرت بكل قيم ومعاني العفة والنزاهة والنقاء السياسي والسمو الاخلاقي.

انه ابو هاتف الذي فكر بفقراء شعبه وفلاحي ارضه قبل ان يفكر بنفسه فتمرد على اعتى قوانين الظلم الاجتماعي وضرب اروع مثال لمن ضحوا باموالهم من اجل سعادة الاخرين.

هو صاحب السفر النضالي الطويل الذي اختط فيه لنفسه طريقا خاصا به ميزه عن غيره فكان طريقه الذي لم يكن معبدا بالسهل واليسير والذي مشاه عبر عقود عمره بخطى ثابتة ونفس مطمئنة وعقل متفتح وسريرة صافية واصرار لم يعرف الحدود على المضي بنفس النهج والثبات على ذات المبدأ وان تعددت المغريات وكثرت العروض بالسلطة.

نعم ابو هاتف كنت اكبر من ان تتطلع الى سلطة واشمخ من ان تتسوق الى منصب، كنت حاضرا في عقول وضمائر الشرفاء وان تواريت في سنواتك الاخيرة عن ساحات السياسة ليس لشيء سوى انك اردت ان تقول لسياسيي اليوم انك لست منهم ولا يمكن لك ان تعمل مع من سخر السياسة لخدمة مصالحه الشخصية فلوثها بادران المكاسب والامتيازات ومع من امتطى موجة الشعارات المتوهجة زيفا وخداعا وتضليلا وازدراء بالناس واستخفافا بعقولهم.

لقد كنت بيرقا من بيارق الديمقراطية حين كنت احد قادة الحزب الوطني الديمقراطي صاحب التاريخ الوطني النظيف والشرف وصاحب المواقف الوطنية التي لم يعتريها الغموض او اللبس او اللعب على حبال السياسة.

عراقيون
من زمن التوهج
ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير
فخري كريم
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
الاخراج الفني: نصير سليم
التصحيح اللغوي: نوري صباح
طبعت بمطابع مؤسسة
المدى
للإعلام والثقافة والفنون

رحيل فارس

مجيد الحاج حمود

واخيرا ترجل احد فرسان الديمقراطية الذي لم يكل او يمل في الدفاع عنها والمساهمة في توطيد اقدامها وسط صراع سياسي شرس ومرير مع خصومها واعدائها.

فقد كان الراحل يحمل العديد من اسلحة وادوات خصوم الديمقراطية كسعة الاراضي الزراعية، وسلطة رئاسة العشيرة الشبه مطلقة ثقافته القانونية.

وهذه كلها يمكن ان تغريه باللهاث وراء التحكم والقسوة والجشع، مادام لايوجد ما يقف في طريقه لهذه الممارسات المترعة بالقسوة واللاانسانية، ولكنه تنكر لطبقته واصطف بجانب ضحاياها دون تردد.

سن سننا جديدة وشرع شريعة جديدة في العلاقة مع الفلاح، جوهرها احترام انسانيته وجهده وعرق جبينه، فقد حرم الاعتداء على كرامة الفلاح، وهو ما كان مألوفا وساندا انذاك في حالة تقصيره في اداء واجباته الزراعية، وكان احد جوانب هذا الاحترام الانساني رفع حصته من الحاصل الزراعي من ٣٥٪ الى ٥٠٪ مما اثار حقد وكيد ابناء طبقته الذين يملكون ادوات السلطة وجبروتها. لقد قادته مواقفه هذه الى الانتماء الى الجبهة الوطنية من خلال تبوأه احد اركان قيادة الحزب الوطني برئاسة المرحوم كامل الجادرجي، وكان احد مرشحي الجبهة الوطنية في الشامية خلال مرحلة الخمسينيات. وقد تعرض للسجن السياسي في الشامية لاتهامه بالتحريض على قيام مظاهرة فلاحية مسلحة في الخمسينيات.

كان الفلاح قبل ثورة ١٤ تموز، حينما يبيع حاصله من الحبوب الى التجار المحليين يتعرض لكثير من الضغوط وبالتالي الى الخسارة مقارنة بالاسعار، لانه لم يكن يملك قوة المساومة التي يملكها الملاك (الشيخ). فكان المرحوم يتدخل لمصلحة الفلاحين ويبيعها بالسعر الذي يبيع حاصله من الحبوب فكان بذلك يوفر لهم الكثير من المصاريف وفرق السعر الذي يبلغ حوالي ١٥٪.

كان للمرابين سطوة على الفلاح ويسرقون الكثير من وارداتهم من خلال الفائض الذي تفرضه عليهم سوء ادارة وارداتهم وحياتهم، فبادر المرحوم الى منحهم قروضا محدده شحويه حسب اعداد افراد العائلة دون فائدة، وتستوفي منهم في نهاية العلم الزراعي، عند حلول الموسم، وقد يؤجل قسما منها في حالة تعرض الفلاح لظروف حياتية صعبة، ويمرر الوقت انتظمت حياتهم المالية وصاروا يتمتعون بحياة افضل.

سيما بعد ان منع الربا في القرية، وصار من حق الفلاح الامتناع من دفعه لذلك مع دخول المرابين للقرية، حماية للفلاح.

كان والده يملك دار ضيافة بجانب المضيف، فبادر المرحوم بعد فترة من وفاة والده الى تحويل هذه الدار الى مدرسة ابتدائية تشجيعاً للدولة لتجهيزها بالمعلمين وهو ما حصل في حينها وقبل ان تؤسس الدولة بناية مدرسة اخرى اكثر تطوراً.

اول ما بادر الى تحرير الزراعة من الاساليب القديمة، فكان هو اول من استخدم الحاصدة الميكانيكية الحديثة واول من استخدم ماكنة الحراثة (تراكتر) واول من استخدم مضخة الماء الزراعية الحديثة، بعد ان اخذت مياه نهر الفرات تنخفض عن مستواها.

كان متفوقاً في دراسته وحسبما اعتقد تخرج من الثانوية وكان ترتيبه الثاني في العراق، رغم انها كانت سنة غياب والده وبالتالي تفرغه لشؤون الزراعة والعائلة.

هذا الموقع الطبقي لم يمنع الراحل من ان يكون مفرده انسانية متميزة في مجتمعه، كان كثير القراءة المتنوعة ولو ان الادب بمختلف ابوابه هو الغالب من بينها، سيما الادب الحديث وكان يرى في المهاتما غاندي مثلا اعلى له وكان ادب تولستوي بشكل بعض اهتمامه، سيما الروائي منه.. وقد خلف المرحوم مكتبة عامرة لا اغالي ان قلت تبلغ بضعة الالاف من الكتب المتنوعة المواضيع كما ذكرت.

هكذا عاش الفارس حياته انسانية نقية وايجابية وخصبه وشجاعة وهو حقا شان الفارس الانساني الذي لم يطأطأ رأسه او يترك الشوائب تتسلل الى حياته ومثله فسار كالصقر شامخ الرأي نفيا دون ان يعبر الخطوط الحمراء التي رسمها لنفسه بغض النظر عن الضغوط والمغريات.

طاب ذكرك وطابت نفسك الكريمة الابية والى الخلد يا ابا هاتف.

عراقيون
من زمن التوهج